الفصل الثانى

أدوات التشبيه * التشبيه البليغ * أغراض التشبيه

أدوات التشبيه

تأتى أدوات التشبيه من الحروف، ومن الأفعال، ومن الأسماء، وقد أشار الإمام الرازى إلى إفادة هذه الأنواع جميعها معنى التشبيه، وسأتناول إن شاء الله تعالى الكلام عن هذه الأنواع الثلاثة:

أولا - الحروف:

(أ) الكاف:

أشار الإمام الرازى فى مواطن كثيرة من تفسيره إلى أن الكاف من أدوات التشبيه، وقد تمثل تناوله لها فى صورتين:

إحداهما: أن يصرح بأنها حرف تشبيه، أو تفيد التشبيه، أو ما شاكل ذلك، فقد قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾ [البقرة: ١٤٣]

«الكاف فى (كذلك) كاف التشبيه، والمشبه به أى شئ هو؟ وفيه وجوه:

أحدها: أنه راجع إلى معنى يهدى، أى كما أنعمنا عليكم بالهداية، كذلك أنعمنا عليكم بأن جعلناكم أمة وسطا.

وثانيها: قول أبى مسلم: تقريره كما هديناكم إلى قبلة هى أوسط القبل، وكذلك جعلناكم أمة وسطا.

وثالثها: أنه عائد إلى ما تقدم من قوله فى حق إبراهيم عليه السلام: ﴿ **وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا** ﴾ [البقرة: ١٣٠] أى فكما اصطفيناه فى الدنيا، فكذلك جعلناكم أمة وسطا...»[1].

---

(١) التفسير الكبير ٢، ٢/١٠٦ - ١٠٧.

وقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

« ... قوله تعالى فى آخر الآية: « كذلك يجعل الله ... » تصريح بأنه يفعل بهم ذلك الإضلال، لأن حرف الكاف فى قوله: (كذلك) يفيد التشبيه، والتقدير: وكما جعلنا ذلك الضيق، والحرج فى صدره، فكذلك نجعل الرجس على قلوب الذين لا يؤمنون » (١).

وقال فى قوله تعالى: ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاداً ... ﴾ [التوبة: ٦٩]

« ... ثم قال: ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ ... وهذا (٢) الكاف، للتشبيه، وهو يحتمل وجوها:

الأول: قال الفراء: فعلتم كأفعال الذين من قبلكم، والمعنى: أنه تعالى شبه المنافقين بالكفار الذين كانوا قبلهم فى الأمر بالمنكر، والنهى عن المعروف، وقبض الأيدى عن الخيرات، ثم إنه تعالى وصف أولئك الكفار بأنهم كانوا أشد قوة من هؤلاء المنافقين، وأكثر أموالا، وأولادا، ثم استمتعوا مدة بالدنيا، ثم هلكوا، وبادوا، وانقلبوا إلى العقاب الدائم، فأنتم مع ضعفكم وقلة خيرات الدنيا عندكم أولى أن تكونوا كذلك ... » (٣).

وقال فى قوله تعالى: ﴿ ... كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ١٢]

---

(١) المصدر نفسه ٧ - ١ / ١٨٩، وقد حكى فى معنى (الرجس) فى الآية عدة أقوال منها: أنه الشيطان يسلطه الله عليهم، أو العذاب، أو اللعنة فى الدنيا، والعذاب فى الآخرة، ينظر التفسير الكبير ٧، ١ / ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) صرح صاحب لسان العرب بأن الحرف يصح تذكيره، وتأنيثه، فيقال: هذه كاف حسنة، وهذا كاف حسن، فمن أنث فعلى معنى الكلمة، ومن ذكر فعلى معنى الحرف. ١٦ ط دار المعارف.

(٣) التفسير الكبير ٨ - ٢ / ١٣١.

« الكاف فى قوله تعالى : (كذلك) للتشبيه، والمعنى : كما زُيِّنَ لهذا الكافر هذا العمل القبيح المنكر، زين للمسرفين ما كانوا يعملون من الإعراض عن الذكر، ومتابعة الشهوات » (١).

وقال فى قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ . . . ﴾ [الرعد : ٣٠]

« اعلم أن الكاف فى (كذلك) للتشبيه، فقيل : وجه التشبيه أرسلناك، كما أرسلنا الأنبياء قبلك فى أمة قد خلت من قبلها أمم، وهو قول ابن عباس، والحسن، وقتادة، وقيل : كما أرسلنا إلى أمم، وأعطيناهم كتبا تتلى عليهم، كذلك أعطيناك هذا الكتاب، وأنت تتلوه عليهم، فلماذا اقترحوا غيره؟ » (٢).

وقال فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ . . ﴾ [النمل : ٤٢]

« . . . أما قوله : ﴿ أَهَكَذَا عَرْشُكِ ﴾ فاعلم أن هكذا ثلاث كلمات، حرف التنبيه، وكاف التشبيه، واسم الإشارة، ولم يقل أهذا عرشك؟ ولكن أمثل هذا عرشك؟ لئلا يكون تلقينا، فقالت : كأنه هو، ولم تقل : هو هو، ولا ليس به، وذلك من كمال عقلها حيث توقفت فى محل التوقف » (٣).

فنجده فى الآيات السابقة يعبر عن الكاف بأنه حرف يفيد التشبيه، أو يقول : هذا الكاف للتشبيه، أو الكاف للتشبيه.

ولكنى وجدته يذكر فى أحد المواضع أن الكاف يوجب التشبيه، وهذا يشعر أن الكاف لا تنفك عن إفادة التشبيه، فقد قال عند قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٣]

---

(١) المصدر نفسه/ ٩ - ١/٥٦.
(٢) المصدر نفسه ١٠ - ١/٥٣
(٣) المصدر نفسه ١٢ - ٢/١٩٩.

« الكاف فى قوله : (وكذلك) يوجب التشبيه، وفيه قولان :

الأول : وكما جعلنا فى مكة صناديدها، ليمكروا فيها، كذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها .

الثانى : أنه معطوف على ما قبله، أى كما زينا للكافرين أعمالهم، كذلك جعلنا [1] » .

ثانيتهما : ألا يذكر أن الكاف تفيد التشبيه، أو للتشبيه، أو نحو ذلك، ولكنه يشرح التشبيه الذى جاءت فيه الكاف، ويشير إليه ببعض أركانه، أو بلفظ التشبيه نفسه، أو الفعل يشبه، أو ما أشبه ذلك، فقد ذكر فى قوله تعالى : ﴿ **كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ [آل عمران : ١١]

بعد أن وضح معنى الدأب بقوله : « يقال : دأبت الشئ أدأب دَأبًا وَدُؤْبًا، إذا أجهدت فى الشئ، وتعبت فيه، قال الله تعالى ﴿ **سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا** ﴾ [يوسف : ٤٧] أى بجد، واجتهاد، ودوام، ويقال : سار فلان يوما دائبا، إذا أجهد فى السير يومه كله، هذا معناه فى اللغة، ثم صار الدأب عبارة عن الشأن، والأمر، والعادة يقال : هذا دأب فلان أى عادته، وقال بعضهم : الدؤب، والدأب الدوام » [2] .

بعد ذلك ذكر فى هذا التشبيه عدة وجوه، فقال : « فى كيفية التشبيه وجوه :

الأول : أن يفسر الدأب بالاجتهاد، كما هو معناه فى أصل اللغة . . . ووجه التشبيه أن دأب الكفار أى جدهم، واجتهادهم فى تكذيبهم بمحمد ﷺ وكفرهم بدينه، كدأب آل فرعون مع موسى عليه السلام، ثم إنا أهلكنا أولئك بذنوبهم، فكذا نهلك هؤلاء .

---

(١) التفسير الكبير ٧ – ١ / ١٨٣ . (٢) المصدر نفسه ٤ – ١ / ٢٠٠ .

الوجه الثاني: أن يفسر الدأب بالشأن، والصنع، وفيه وجوه:

الأول: كدأب آل فرعون «أى شأن هؤلاء، وصنعهم فى تكذيب محمد ﷺ، كشأن آل فرعون فى التكذيب بموسى، ولا فرق بين هذا الوجه، وبين ما قبله إلا أنا حملنا اللفظ فى الوجه الأول على الاجتهاد، وفى هذا الوجه على الصنع، والعادة.

والثانى: أن تقدير الآية أن الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم، ولا أولادهم من الله شيئا، ويجعلهم الله وقود النار، كعادته وصنعه فى آل فرعون، فإنهم لما كذبوا رسولهم، أخذهم بذنوبهم، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول، والمراد هنا كدأب الله فى آل فرعون، فإنهم لما كذبوا برسولهم أخذهم بذنوبهم ...»[1].

وقد أكمل كلامه فى الوجه الثانى، وذكر بعده، أربعة وجوه حول هذا التشبيه، وكان فى أثناء تناوله له يردد كلمات التشبيه، وجه التشبيه، المشبه، ويضع الكاف فى مكانها بين المشبه، والمشبه به، ولكنه لم يصرح بأن الكاف للتشبيه، أو ما شابه ذلك[2].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا ...**﴾ [النساء: ٩٤]

قال بعد أن ذكر بعض ما يتعلق بالآية: «... ثم قال تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ**﴾ وهذا يقتضى تشبيه هؤلاء المخاطبين، بأولئك الذين ألقوا السلم، وليس فيه بيان. أن هذا التشبيه فيم وقع، فلهذا ذكر المفسرون فيه وجوها:

---

(١) المصدر نفسه ٤ - ١/ ٢٠٠ (٢) المصدر نفسه ٤ - ١/ ٢٠١.

الأول: أن المراد أنكم أول ما دخلتم فى الإسلام، كما سمعت من أفواهكم كلمة الشهادة، حقنت دماءكم، وأموالكم من غير توقيف ذلك على حصول العلم، بأن قلبكم موافق لما فى لسانكم، فعليكم بأن تفعلوا بالداخلين فى الإسلام، كما فعل بكم، وأن تعتبروا ظاهر القول، وألا تقولوا: إن إقدامهم على التكلم بهذه الكلمة، لأجل الخوف من السيف ...» [1]. وواضح أنه قد شرح التشبيه فى الآية، دون أن يصرح بأن الكاف هى التى أفادت هذا التشبيه، وإن كان ذلك مفهوما من شرحه وتوضيحه.

وقال فى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا**﴾ [النحل: ٩٢] [2] «فى المشبه به قولان:

القول الأول: أنها امرأة من قريش يقال لها رايطة، وقيل: ريطة، وقيل تلقب جعراء، وكانت حمقاء تغزل الغزل هى وجواريها، فإذا غزلت، وأبرمت، أمرتهن، فنقضن ما غزلن.

والقول الثانى: أن المراد بالمثل الوصف دون التعيين، لأن القصد بالأمثال صرف المكلف عنه، إذا كان قبيحا، والدعاء إليه، إذا كان حسنا، وذلك يتم به من دون التعيين» [3].

وقد نقل بعد ذلك بقليل معنى هذا التشبيه فقال: «قال ابن قتيبة: هذه الآية متصلة بما قبلها والتقدير: وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها، فإنكم إن فعلتم ذلك كنتم مثل المرأة التى غزلت غزلا، وأحكمته، فلما استحكم، نقضته، فجعلته أنكاثا» [4].

---

(١) التفسير الكبير ٦/١/٥.

(٢) لعل من المفيد أن أشير إلى أن الإمام الرازى حكى أن (أنكاثا) جمع نكث، وهو الغزل من الصوف، والشعر، يبرم، وينسج، والنكث أيضا المصدر، ومنه نكث فلان عهده، إذا نقضه بعد إحكامه، كما ينكث الخيط من الصوف بعد إبرامه. التفسير الكبير ١٠ - ٢/١١٠ (بتصرف) ولعل المناسب للآية هو المعنى الأول.

(٣) المصدر نفسه والموضع.

(٤) التفسير الكبير ١٠ - ٢/١١٠ - ١١١.

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩]

«ما وجه التشبيه بقوله: «كذلك النشور»؟ فيه وجوه:

أحدها: أن الأرض الميتة، لما قبلت الحياة اللائقة بها، وكذلك الأعضاء تقبل الحياة.

وثانيها: كما أن الريح يجمع القطع السحابية، كذلك يجمع بين أجزاء الأعضاء، وأبعاض الأشياء.

وثالثها: كما أنا نسوق الريح، والسحاب إلى البلد الميت نسوق الروح، والحياة إلى البدن الميت»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]

«وقوله تعالى: «كالدهان» فيه وجهان:

أحدهما: جمع دهن.

وثانيهما: أن الدهان هو الأديم الأحمر، فإن قيل: الأديم الأحمر مناسب للوردة، فيكون معناه: كانت السماء كالأديم الأحمر، ولكن ما المناسبة بين الوردة وبين الدهان؟ نقول: الجواب عنه من وجوه:

الأول: المراد من الدهان ما هو المراد من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨]

وهو عَكِرُ الزيت، وبينهما مناسبة، فإن الورد يطلق على الأسد فيقال: أسد ورد، فليس الورد هو الأحمر القانى.

والثانى: أن التشبيه بالدهن ليس فى اللون، بل فى الذوبان.

---

(١) المصدر نفسه ١٣ - ٢/٧.

والثالث: هو أن الدهن المذاب ينصب انصبابة واحدة، ويذوب دفعة، والحديد، والرصاص، لا يذوب غاية الذوبان، فتكون حركة الدهن بعد الذوبان أسرع من حزكة غيره فكأنه قال: حركتها تكون وردة واحدة كالدهان المصبوبة صبا، لا كالرصاص الذى يذوب منه ألطفه وينتفع به، ويبقى الباقى وكذلك الحديد والنحاس ...»[1].

ولعل الإمام الرازى كان يترك النص على أن الكاف للتشبيه – مثلا – فى كل موضع، اعتمادا على المواضع التى نص فيها على ذلك، أو اكتفاء ببيان التشبيه، وإلقاء الضوء عليه، أو على بعض أركانه.

وكون الكاف هى أداته أظهر من أن يخفى على من له أدنى صلة بالبيان العربى.

(ب) كأن:

أشار الإمام الرازى إلى أن (كأن) تفيد التشبيه فى أماكن من تفسيره، ومعلوم أنها تفيد التشبيه، سواء كانت مشددة النون أو مخففتها، اتصلت بها (ما) الكافة أو لم تتصل يقول بهاء الدين السبكى:

«... ما ذكرناه من أن كأن للتشبيه، لا فرق فيه بين أن تخفف نونها، أولا، ولا فرق فيه بين أن تتصل بما الكافة، أولا، فإن ما الداخلة عليها، لا تغير معناها ...»[2].

وقد سبق فى هذا البحث بعض أمثلتها وهى مشددة النون، دون أن تتصل بها (ما) الكافة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى فى شأن المنافقين: ﴿**كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ**﴾ [المنافقون: ٤]

---

(١) المصدر نفسه ١٥ – ١/١١٨.

(٢) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ٣/٣٩٤ شروح التلخيص.

ومما جاء فى كلام الإمام الرازى حول هذا التشبيه قوله: « . . . ثم شبههم بالخشب المسندة . . . » والخشب لا تعقل، ولا تفهم، فكذلك أهل النفاق، كأنهم فى ترك التفهم، والاستبصار بمنزلة الخشب، وأما المسندة يقال سند إلى الشئ: أى مال إليه، وأسنده إلى الشئ أى أماله، فهو مسند، والتشديد للمبالغة، وإنما وصف الخشب بها، لأنها تشبه الأشجار القائمة التى تنمو وتثمر بوجه ما . . . » (١).

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى: ﴿ **كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ** ﴾ [المدثر: ٥٠]

يقول الإمام الرازى فى هذا التشبيه: « . . . ثم شبههم (٢) فى نفورهم عن القرآن بحمر نافرة . . . قال ابن عباس: يريد الحمر الوحشية، ومستنفرة أى نافرة، يقال: نفر، واستنفر، مثل سخر، واستسخر، وعجب، واستعجب » (٣).

وقد حكى معنى هذا التشبيه فقال: « قال ابن عباس: الحمر الوحشية إذا عاينت الأسد، هربت، كذلك هؤلاء المشركين، إذا رأوا محمدا ﷺ، هربوا منه كما يهرب الحمار من الأسد » (٤).

ومن إفادتها التشبيه وهى مخففة النون ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ **الَّذِين كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا** ﴾ [الأعراف: ٩٢]

فقد قال بعد أن بين أن قولهم: غَنِيَ القوم فى دارهم يحتمل أن يكون معناه طال مقامهم فيها، أو يكون معناه أقاموا فى دارهم مستغنين من فقر قال: « وإذا عرفت هذا، فنقول على التفسيرين: شبه الله حال هؤلاء المكذبين بحال من لم يكن قط فى تلك الديار، قال الشاعر:

كأن لم يكن بين الحَجُونِ إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

---

(١) التفسير الكبير ١٥ – ٢ / ١٤ – ١٥.
(٢) يقصد كفار مكة.
(٣) المصدر نفسه ١٥ – ٢ / ٢١٢.
(٤) المصدر نفسه والموضع.

بلى نحن كنا أهلها فأبادنا صروف الليالى والجدود العواثر [1]

ومن إفادتها التشبيه، وقد اتصلت بها (ما) الكافة ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ** ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

فقد قال: «فى كيفية هذا التشبيه وجهان:

الأول: كما أن الإنسان إذا كلف الصعود إلى السماء، ثقل ذلك التكليف عليه، وعظم، وصعب عليه، وقويت نفرته عنه، فكذلك الكافر يثقل عليه الإيمان، وتعظم نفرته عنه.

والثانى: أن يكون التقدير أن قلبه ينبوعن الإسلام، ويتباعد عن قبول الإيمان، فشبه ذلك البعد ببعد من يصعد من الأرض إلى السماء» [2].

ومثل الآية السابقة قوله تعالى: ﴿ **كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ** ﴾ [الأنفال: ٦]

فقد قال الإمام الرازى فى هذا التشبيه: «... ثم إنه تعالى شبه حالهم فى فرط فزعهم، ورعبهم، بحال من يجر إلى القتل، ويساق إلى الموت، وهو شاهد لأسبابه، ناظر إلى موجباته» [3].

* * *

(١) التفسير الكبير ٧ – ٢ / ١٩٠.
(٢) المصدر نفسه ٧ – ١ / ١٩٣.
(٣) المصدر نفسه ٨ – ١ / ١٣١.

بين الكاف وكأن

يبدو من حديث الإمام الرازى عن الكاف، وكأن أن كأن تفيد من المبالغة فى التشبيه مالا تفيده الكاف، وأنه ممن يرون أن كأن مركبة من كاف التشبيه، وأنَّ، فقد جاء فى كلامه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ** ﴾ [الرحمن: ٥٨]

قوله: « ... وقد بينا مرة أخرى » [١] فى قوله تعالى ﴿ **كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ** ﴾ [الصافات: ٤٩] أن كأن الداخلة على المشبه به، لا تفيد من التأكيد ما تفيده الداخلة على المشبه، فإذا قلت: (زيد كالأسد) كان معناه زيد يشبه الأسد، وإذا قلت: (كأن زيدا الأسد) فمعناه يشبه أن زيدا هو الأسد حقيقة، لكن قولنا: زيد يشبه الأسد ليس فيه مبالغة عظيمة، فإنه يشبهه فى أنهما حيوانان، وجسمان، وغير ذلك، وقولنا: زيد يشبه الأسد [٢] لا يمكن حمله على الحقيقة، أما من حيث اللفظ، فنقول: إذا دخلت الكاف على المشبه به، وقيل: (إن زيدا كالأسد) عملت الكاف فى الأسد عملا لفظيا، والعمل اللفظى منع [٣] العمل المعنوى، فكان الأسد عُمِلَ به عملٌ حتى صار زيدا، وإذا قلت: (كأن زيدا الأسد) تركت الأسد على إعرابه، فإذن هو متروك على حاله وحقيقته، وزيد يشبه به فى تلك الحال، ولا شك فى أن زيدا إذا شبه بأسد، هو على حاله باق، يكون أقوى مما إذا شبه بأسد لم يبق على حاله، وكأن من قال: (زيد كالأسد) نَزَّلَ الأسد، عن درجته فساواه زيد، ومن قال: (كأن زيدا الأسد) رفع زيدا عن درجته حتى ساوى الأسد وهذا تدقيق لطيف ... » [٤] وعندما نتأمل كلامه الذى قاله آنفا نجده يتضمن أمرين:

---

(١) لم أجد هناك شيئا مما أشار إليه، ينظر التفسير الكبير ١٣ - ٢/١٣٨.

(٢) كلمة (الأسد) فى النسخة الموجودة عندى ساقطة، ينظر التفسير الكبير ط المطبعة الخيرية ٨/٣٤.

(٣) فى التفسير الكبير عندى (مع) وهو خطأ والصواب ما أثبته، ينظر التفسير الكبير الطبعة السابقة ٨/٣٤.

(٤) التفسير الكبير ١٥ - ١/١٣١ - ١٣٢.

أولهما: يبدو أنه يأخذ بقول من يرون أن (كأن) مركبة من الكاف، وأنَّ، وإن لم يذكر ذلك صراحة، إلا أنه يفهم من قوله: (كأن الداخلة على المشبه به، لا تفيد من التأكيد ما تفيده الداخلة على المشبه ...).

لأنه من المعلوم أن التى تدخل على المشبه به ليست (كأن) وإنما الكاف وحدها. والقول بأن (كأن) مركبة أو بسيطة مسألة خلافية بين النحاة، تناقلها بعض البلاغيين فى كتبهم [1].

ولعل من المفيد أن أشير على عجل إلى ما قاله بعض النحاة فى هذا الأمر بعيدا عن مناقشاتهم المستفيضة، يقول صاحب الْجَنَى الدَّانِى وهو يتكلم عن (كأن):

« ... ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين، والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه، وإنَّ، فأصل الكلام عندهم: (إن زيدا كالأسد) ثم قدمت الكاف اهتماما بالتشبيه، ففتحت إن ، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر ... » [2].

ثم حكى أن بعض النحاة اختار أن تكون (كأن) بسيطة غير مركبة لوجوه:

منها: أن البساطة هى الأصل، والتركيب طارئ..

ومنها: أن لفظ (كأن) لو كان مركبا، لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به، إذ ليست بزائدة.

ومنها: أن الكاف إذا كانت داخلة على (أن) لزم أن تكون، وما عملت فيه فى موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيكون

---

(١) ينظر عروس الأفراح ...، للسبكى ٣ / ٣٩١ شروح التلخيص. والأطوال، للعصام ٢ / ٨٨.

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى، للحسن بن قاسم المرادى / ٥٦٨ - ٥٧٠.

التقدير فى قولنا: (كأن زيدا قائم) كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يُتم الجملة، و(كأن زيدا قائم) كلام قائم بفسه لا محالة ... [1].

وبعد استعراض رَأْيَىْ النحاة فى كون (كأن) بسيطة، أو مركبة يمكن القول: إننا لو نظرنا إلى عبارة الإمام الرازى التى سبقت وهى: (كأن الداخلة على المشبه به، لا تفيد من التأكيد ما تفيده الداخلة على المشبه ...). من منظور الذين يرون أنها بسيطة ، لكان صدر عبارته مجانبا للصواب، لأن (كأن) فى الأسلوب العربى لا تدخل على المشبه به.

ولو نظرنا إليها من منظور من يرون أنها مركبة، وهو ما بدا لى أنه سار عليه، لاحتاجت عبارته - حسب علمى - إلى تعديل يسير، فتصير: (الكاف الداخلة على المشبه به لا تفيد من التأكيد ما تفيده الداخلة على المشبه). بدلا من (كأن الداخلة ...) لأن أصل قولنا: (كأن زيدا الأسد) عندهم - كما سبق - (إن زيدا كالأسد) فقدمت الكاف على إنَّ، للاهتمام بالتشبيه، وفتحت الهمزة، فصار (كأن زيدا الأسد) فلم تكن (إن) داخلة على المشبه به عندهم فى الأصل، حتى يقال: كأن الداخلة على المشبه به، وإنما كانت (إن) فى صدر الجملة، حتى نقلت الكاف، وأخذت موضع الصدارة منها، والأمر فى ذلك هيّن يسير، فقد يكون وضع (كأن) فى صدر عبارته، بدلا من الكاف خطأ من الناسخ، وهو منه براء.

ثانيهما: أن (كأن) أبلغ فى إفادة التشبيه من الكاف، أو إن شئنا الدقة فى التعبير عن كلامه الكاف الداخلة على المشبه - أى كأن - أبلغ من الكاف الداخلة على المشبه به.

وقد سلك لإثبات هذه الأبلغية مسلكين:

---

(١) ينظر المرجع نفسه / ٥٦٩ - ٥٧٠.

أحدهما: ما يفهم من كلامه أنه **مسلك معنوى**، وهو أن قولنا: (زيد كالأسد) يساوى قولنا: (زيد يشبه الأسد)، وليس فى هذا مبالغة عظيمة، وقولنا: (كأن زيدا الأسد) فيه مبالغة، لأن معناه يشبه أن زيدا هو الأسد حقيقة.

وكأنه يريد أن يقول: إن التشبيه بـ (كأن) يجعل المشبه كأنه عين المشبه به، وفى هذا من المبالغة ما فيه.

الثانى - مسلك لفظى: وهو أن قولنا: (إن زيدا كالأسد) عملت الكاف فى الأسد عملا لفظيا، وهو الجر، فنزل عن منزلته، وصار مساويا لزيد، وفى قولنا: (كأن زيدا الأسد) بقى الأسد مرفوعا، والتشبيه بالأسد المرفوع الباقى على إعرابه أفضل من التشبيه بالأسد المجرور، لأن الأصل فى الأسماء الرفع، فالجر يُنْزِلُه من منزلته العالية، (وكأن من قال: (زيد كالأسد) نَزَّلَ الأسد عن درجته فساواه زيد، ومن قال: (كأن زيدا الأسد) رفع زيدا عن درجته حتى ساوى الأسد ...) كما قال -. وقد سمى هذا تدقيقا لطيفا.

ولعل مصدر لطفه أنه احتكم إلى الإعراب، فجعل الأسد المجرور ضعيفا، والأسد المرفوع قويا.

وهنا يحق أن أقول: إن المشبه به يمكن أن يكون منصوبا، ويفيد من المبالغة ما يفيد المرفوع، كما إذا قيل - مثلا - (علمت زيدا أسدا) أو (اعتقدت زيدا أسدا) فإن (أسدا) المنصوب يفيد من المبالغة فى التشبيه ما يفيده الأسد المرفوع وبذلك يكون إعراب الأسد لا دخل له فى إفادة المبالغة، لأن علم - مثلا - تفيد تحقق التشبيه، وتقويته [1] بل لا أجاوز الحقيقة إذا قلت: إن التشبيه فى (علمت زيدا الأسد) أبلغ من التشبيه فى (كأن زيدا الأسد) لأنه تشبيه مؤكد، تركت فيه الأداة، وهو أبلغ من ذى الأداة [2].

---

(١) ينظر مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب ٣ / ٣٨٩ شروح التلخيص، وعروس الأفراح ... للسبكى ٣ / ٣٨٩ شروح التلخيص.

(٢) ينظر المنهاج الواضح فى البلاغة، للأستاذ حامد عونى ٣ / ٧٥.

وحينئذ يمكن القول: إن مصدر المبالغة فى (كأن) لا يرجع إلى كون المشبه به بعدها مرفوعا، وإنما يرجع إلى ما فيها من قوة فى اللفظ، وتأكيد فى المعنى.

ويؤيد ذلك أن الزركشى عَدَّ (كأن) من مؤكدات الجملة الاسمية [1] فقال: « كأن فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة، وإن كانت مركبة من كاف التشبيه، و(إن) فهى متضمنه لأَنَّ فيها ما سبق وزيادة » [2].

ونقل الزركشى عن الإمام الرازى وغيره أن كأن أبلغ فى الدلالة على التشبيه من الكاف، فقال: « ... وقال الإمام فى (نهاية الإيجاز) اشترك الكاف، وكأن فى الدلالة على التشبيه، وكأن أبلغ، وبذلك جزم حازم فى منهاج البلغاء، وقال: وهى إنما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائى يشك فى أن المشبه هو المشبه به، أو غيره، ولذلك قالت بلقيس ﴿ **كَأَنَّهُ هُوَ** ﴾ [3].

وقد بحثت فى (نهاية الإيجاز)عما نقله الزركشى عن الإمام الرازى، ولكنى لم أوفق فى العثور عليه [4].

ولعل من المفيد فيما نحن بسبيله أن أشير إلى تلك الموازنة التى عقدها (ابن المنير) فى حاشيته علي الكشاف بين التشبيه فى قوله تعالى على لسان نبى الله سليمان عليه السلام: ﴿ **أَهَكَذَا عَرْشُكِ ؟** ﴾ والتشبيه فى قوله تعالى على لسان بلقيس: ﴿ **كَأَنَّهُ هُوَ** ﴾ [النمل: ٤٢].

وخلص منها إلى أن التشبيه فى (كأنه هو) يفيد قرب الشبه، وقوته فقال: « وفي قولها: (كأنه هو) عُدُولُهَا عن مطابقة الجواب للسؤال بأن تقول: هكذا هو نكتة حسنة، ولعل قائلا يقول: كلا العبارتين تشبيه، إذ كاف التشبيه فيهما جميعا، وإن كانت فى إحداهما داخلة على اسم الإشارة، وفى

---

(١) ينظر البرهان فى علوم القرآن ٢ / ٤٠٥. (٢) المرجع نفسه ٢ / ٤٠٧ – ٤٠٨.

(٣) المرجع نفسه ٢ / ٤٠٨ النمل / ٤٢.

(٤) إن تحقق عدم وجود ما نقله فى الطبعة الموجودة عندى؛ فلأنها غير محققة، وقد يكون موجودا فى نسخة أخرى اطلع هو عليها.

الأخرى داخلة على المضمر [1] ، وكلاهما أعنى اسم الإشارة والمضمر واقع على الذات، المشبهة ، وحينئذ تستوى العبارتان فى المعنى ، ويفضل قولها : هكذا هو بمطابقته للسؤال ، فلابد فى اختيار (كأنه هو) من حكمة ، فنقول : حكمته والله أعلم أن (كأنه هو) عِبَارَةُ مَنْ قَرُبَ عنده الشبه حتى شكك نفسه فى التغاير بين الأمرين ، فكاد يقول : هو هو ، وتلك حال بلقيس ، وأما هكذا هو ، فعبارة جازم بتغاير الأمرين ، حاكم بوقوع الشبه بينهما لا غير ؛ فلهذا عَدَلَتْ إلى العبارة المذكورة فى التلاوة لمطابقتها لحالها والله أعلم [2] .

ثانيا : الأفعال :

أشار الإمام الرازى أثناء شرحه لبعض التشبيهات إلي أدوات تشبيه من الأفعال .

(أ) شُبِّـــه :

فى مقدمة الأفعال التي أشار إلى إفادتها التشبيه الفعل (شبه) فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ** ﴾ [النساء : ١٥٧] .

« قوله (شبه) مسند إلى ماذا ؟ إن جعلته مسندا إلي المسيح [3] فهو مشبهَ به، وليس بمشبه ، وإن أسندته إلي المقتول [4] فالمقتول لم يجر له ذكر، والجواب من وجهين : الأول : أنه مسند إلي الجار والمجرور ، وهو كقولك : (خُيِّلَ إليه) كأنه قيل : ولكن وقع لهم الشبه . الثانى : أن يسند إلي ضمير المقتول ؛ لأن قوله : ﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ** ﴾ يدل على أنه وقع القتل على غيره ، فصار ذلك الغير مذكورا بهذا الطريق ، فحسن إسناد (شبَه) إليه » [5] .

---

(١) واضح أنه يتبع رأى الذين يرون أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه ، و (إن) .

(٢) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٣ / ١٤٤ مع الكشاف .

(٣) ويصبح التقدير (شبه المسيح بالمقتول) فالمسيح ـ عليه السلام ـ مشبه ، والمقتول مشبه به ، وليس المعنى كذلك ؛ لأن المسيح مشبه به ، لا مشبه .

(٤) ويصبح التقدير (شبه المقتول بالمسيح) ،وهذا هو المراد .

(٥) التفسير الكبير ٦ ، ١ / ١٠١ .

وهذا الفعل (شبّه) أصل الأدوات التى تدل على التشبيه ، ومنه اشتقت كلمة التشبيه ، أو اشتق هو منها .

(ب) ضاهى :

ومن هذه الأفعال كلمة (ضاهى) فقد حكى أن المضاهاة هى المشابهة فقال عند قوله تعالى : ﴿ **يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ...** ﴾ [التوبة : ٣٠] .

والمضاهاة المشابهة ، قال الفراء يقال : ضاهيته ضَهْيًا ، ومضاهاة [١] .

(جـ) حسب :

ذكر الإمام الرازى عند قوله تعالى : ﴿ **إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا** ﴾ [الإنسان : ١٩]

أن ما بعد (حسبتهم) تشبيه ، فقال : « وفى كيفية التشبيه وجوه :

أحدها : شبهوا فى حسنهم ، وصفاء ألوانهم ، وانتشارهم فى مجالسهم ، ومنازلهم عند اشتغالهم بأنواع الخدمة باللؤلؤ المنثور ، ولو كانوا صفا ، لشبهوا باللؤلؤ المنظوم ألا ترى أنه تعالى قال (ويطوف عليهم) فإذا كانوا يطوفون كانوا متناثرين .

وثانيها : أنهم شبهوا باللؤلؤ الرطب ، إذا انتثر من صدفه ؛ لأنه أحسن وأكثر ماء ... » [٢] .

وهو فى هذا الشبيه مقتف أثر صاحب الكشاف ؛ وآخذ عنه ، فقد قال فى التشبيه نفسه : « ... شبهوا فى حسنهم ، وصفاء ألوانهم ، وانبثاثهم فى مجالسهم ، ومنازلهم باللؤلؤ المنثور ... وقيل شبهوا باللؤلؤ الرطب ، إذا نثر من صدفه ؛ لأنه أحسن وأكثر ماء [٣] ويلاحظ أن كليهما أبان التشبيه بعد (حسبتهم) دون أن يرشدنا إلى أداته ، إن كان له أداة ، وهل حسب هى أداته التى دلت عليه ، أو أنه فهم من شئ آخر سواها ؟

---

(١) المصدر نفسه ٨ ، ٢ / ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ١٥ ، ٢ / ٢٥١ .

(٣) الكشاف ٤ / ١٧٠ .

وقد أسعفنى ابن أبى الإصبع بالإجابة عن هذا التساؤل ، فقد وجدته يذكر صراحة أن (حسب) أداة من أدوات التشبيه عندما قال : « ومن التشبيه نوعان آخران . . أحدهما : تكون أدواته أفعال الشك ، واليقين كقولك : حسبت زيدا فى جرأته الأسد ، وعمرا فى جوده الغمام ، فحاصل ذلك تشبيه ذلك [1] زيد بالأسد ، وعمرو بالغمام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف : ١٨]

فإن حاصله تشبيه أهل الكهف فى حال نومهم بالأيقاظ ؛ لمشاركتهم الأيقاظ فى بعض صفاتهم ؛ لأنه قيل : إنهم كانوا مفتحى العيون فى حال نومهم » [2] لكنى وجدت الخطيب القزوينى ، قد ذكر أن الفعل (حسب) ينبئ عن بعد التشبيه ، كما أن الفعل (علم) ينبئ عن قربه فقال : « ... وقد يذكر فعل ينبئ عنه [3] كما فى علمتُ زيدا أسدا إن قرب ، وحسبت إن بعد »[4] .

وقد تعقبه العلامة سعد الدين التفتازانى بأن الفعل فى مثل قولنا : (حسبت زيدا أسدا) لا دلالةَ له على التشبيه ، وإنما يدل عليه عدم صحة حمل (أسد) على (زيد) تحقيقا فقال وهو يشرح كلام الخطيب السابق : « ... (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى علمت زيدا أسدا إن قرب) التشبيه ، وأريد به أنه مشابه للأسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه ، وتيقنه ، وكما فى (حسبت) أو ظننت ، أو خلت زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه أدنى تبعيد ، لما فى الحسبان من الدلالة على الظن ، دون التحقيق ، ففيه إشعار بأن تشبيهه بالأسد ، ليس بحيث يتيقن بأنه هو هو ، بل يظن ذلك ويتخيل ، وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر ؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم ، والحسبان على ذلك ، وإنما يدل عليه علمنا بأن أسدا لا يمكن حمله

---

(١) لعل اسم الإشارة (ذلك) زائد فى الطباعة ؛ لاستغناء الكلام عنه .

(٢) بديع القرآن ، لابن أبى الاصبع /٦٣ . (٣) أى التشبيه ، لأنه يتكلم فى أدواته .

(٤) تلخيص المفتاح ، للخطيب القزوينى /٧٣ .

على زيد تحقيقا ، وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما فى قولنا : زيد أسد ، ولو قيل : إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد ، لكان أصوب [1] » .

وواضح من كلام السعد أن الفعل (حسب) ونحوه ليس أداة من أدوات التشبيه ، ولا دلالة له عليه ، وإنما الذى يدل عليه عدم صحة الحمل ، وأن التشبيه فى مثل (زيد أسد) على تقديره أداة ، سواء ذكر الفعل قبله ، أو لم يذكر ، ولكن هذه الأفعال تدل على حال التشبيه من القرب ، أو البعد وبناء على كلامه يكون التشبيه بعد (حسب وعلم) ونحوهما تشبيها بليغا ، محذوف الأداة .

ويؤيد ما قاله السعد أن هذه الأفعال لا تكون منبئة عن حال التشبيه أصلا، إذا صح حمل الثانى بعدها على الأول ، كما فى قولنا : علمت محمدا ناجحا وحسبت زيدا فاهما [2] ، ولعله من أجل ذلك قال الخطيب : (وقد يذكر فعل ينبئ عنه ...) بـ (قد) التى تفيد التقليل – أحيانا – .

وقد نقد بهاء الدين السبكى أيضًا كلام الخطيب الذى نقده السعد ، فقال وهو يتناول قوله الذى سبق : « ... وفيما قاله نظر ، **أما أولا** ، فلأنه يرى أن (زيدا أسد) تشبيه دون علمت ، فالتشبيه إنما هو بالكاف إلا أنها لم تذكر ، فلفظ علمت لم يفد تشبيها ، **وأما ثانيا** ، فلأن لفظ علمت لا إشعار له بالتشبيه أصلا ، وإنما الذى يحصل بعلمت قرب التشبيه وتقويته ، لا لكونه تشبيها ، بل لكونه مضمون الجملة المذكورة بعد علمت ، وقوله : (إن قرب) أى إن قرب التشبيه ، وقوله : (وحسبت إن بعد) أي إذا كان التشبيه بعيدا ، تقول: حسبت زيدا أسدا ،وكذلك خلته ، ونحوهما ... » [3] .

---

(١) المطول / ٣٣٠ .

(٢) ينظر استدراكات سعد الدين التفتازانى على الخطيب فى كتاب المطول إعداد أحمد هنداوى هلال رسالة ماجستير / ١٦١ .

(٣) عروس الأفراح ٣ / ٣٨٩ – ٣٩٠ شروح التلخيص .

وقد وجد الخطيب من شراحه من انبرى للدفاع عنه ، ضد هذا النقد القوى الذى وُجِّهَ إليه ، وخصوصا نقد السعد ، فقال العصام :

« ... ومما لا يشتبه أن ليس مقصود المصنف [١] أن يذكر فعل يدل على نفس التشبيه ،فإنه مستفيض كثير ، مثل : يشبه ويشابه ويضاهى ويماثل ، بل المراد فعل ينبئ عن حال من أحوال التشبيه ، على أنه لا يتبادر من قولنا : أنبأ فلان عن فلان ، إلا أنه أظهر حالا من أحواله ، لا أنه أفاد تصوره ، سيّما مع قوله : (إن قرب) وقوله : (إن بعد) فما ذكره الشارح [٢] أن في كون الفعل منبئا عن التشبيه نظرا ؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه ، بل الدال عليه عدم صحة الحمل ، وتعين قصد التشبيه ، لإصلاح الكلام فلو قال : إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب ، والبعد ، لكان أنسب [٣] – ضعيف [٤] وواضح من هذا الدفاع أنه يرى أن الخطيب لا يقصد ابتداء أن الأفعال (حسب وعلم) ونحوهما تنبئ عن التشبيه نفسه ، بل يقصد أنها تنبئ عن حال من أحواله ، ولذلك اعتبر نقد السعد – ومثله نقد السبكى – ضعيفا .

وقد علق العلامة عبد الحكيم السيالكوتى على قول السعد : (ولو قيل : إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان أصوب) بقوله : « إنما قال ذلك لأنه يمكن حمل كلام المصنف على حذف المضاف أو التسامح ، حيث جعل المنبئ عن حاله منبئا عنه [٥] » .

فما قاله الخطيب صواب ، وما تركه أصوب [٦] لأن إنباء هذه الأفعال عن حال التشبيه لا يفهم صراحة ، بل يفهم بعد ملاحظة مضاف محذوف أى – حال – أو بعد تأمل فى كلامه .

---

(١) يقصد الخطيب القزوينى .

(٢) أى سعد الدين التفتازانى ، فهو المقصود من الشارح فى (الأطول) .

(٣) فى المطول : لكان أصوب / ٣٣٠ . (٤) الأطول : ٢ / ٩٠ .

(٥) حاشية عبد الحكيم على المطول ٤ / ٨٤ – ٨٥ مع فيض الفتاح .

(٦) ينظر استدراكات سعد الدين التفازانى على الخطيب فى كتاب المطول / ١٦٣ .

وبعد هذه الرحلة التى قطعتها فى استطلاع آراء البيانيين ، حول كون الفعل (حسب) ونحوه ، من أدوات التشبيه ، أو ليس منها ، أستطيع أن أقول : إن هناك شبه اتفاق بينهم على أنها ليست من أدوات التشبيه ، بل إنها أحيانا تكون دالة على قرب التشبيه المذكور بعدها ، أو بُعْدِه ... وهو تشبيه محذوف الأداة[1] .

ولم يصرح بأنها أدوات تشبيه إلا ابن أبى الإصبع – كما أسلفت – وربما كان مقصده مثل مقصد الخطيب القزوينى أعنى أنها تدل على قرب التشبيه أو بعده ، ولا أثر لها فى إفادته ؛ لأنه ذكر أن من التشبيه نوعا تكون أدواته من أفعال الشك واليقين ، وكان قد صرح قبل هذا بأن « أدوات التشبيه خمس : الكاف ، وكأن ، وشبه ، ومثل ، والمصدر بتقدير الأداة »[2] . وإن كان الخطيب يفضله بأن قلمه لم يخط كلمة أداة أو أدوات ، وهو يشير إلى هذه الأفعال لا فى (تلخيص المفتاح) – كما سبق – ولا فى الإيضاح ؛ لأنه قال فيه : « وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه ، كعلمت فى قولك : علمت زيدا أسدا ، ونحوه . هذا إذا قرب التشبيه فإن بعد أدنى تبعيد ، قيل : خلته ، وحسبته ونحوهما[3] » .

والذى يعنينى فى خاتمة هذا المطاف أن أشير إلى أن الإمام الرازى أبان التشبيه فى قوله تعالى : ﴿ **إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا** ﴾ [الإنسان : ١٩] . دون أن يومئ ببنت شفة إلى أن أداته هى (حسب) .

وقد يشعرنا صنيعه هذا أنه يرى مثل ما يرى المحققون من بعده ، أن الذى دل على التشبيه هو عدم صحة حمل الثانى على الأول .

وغنى عن البيان أنه لا يصح حمل اللؤلؤ المنثور على (ولدان مخلدون) المعبر عنهم بالضمير المنصوب فى (حسبتهم) على سبيل الحقيقة ، وإن

---

(١) ينظر المنهاج الواضح للأستاذ حامد عونى / ٧٥ .

(٢) بديع القرآن / ٥٩ – ٦٠ ، لعله يقصد المصدر المبين للنوع .

(٣) بغية الإيضاح ٣ / ٣٧ – ٣٨ .

لاحظت أنه أغفل أمر التشبيه المماثل فى قوله تعالى : ﴿ **وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ** ﴾ [الكهف : ١٨] . فلم يعرض له ، أو ينله بيانه [١] .

(د) (جعل) وإفادة التشبيه :

ذكر الإمام الرازى فى بعض المواضع من تفسيره ما يشعر أن الفعل (جعل) يفيد التشبيه ، فقد قال فى قوله تعالى : ﴿ **فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ** ﴾ [الأنبياء : ١٥]) .

« أما قوله : ﴿ **حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ** ﴾ فالحصيد الزرع المحصود ، أى جعلناهم مثل الحصيد ، شبههم به فى استئصالهم ، كما تقول : جعلناهم رمادا أى مثل الرماد ... والمراد أنهم أهلكوا بذلك العذاب ، حتى لم يبق لهم حِسٌّ ولا حركة ، وجفوا كما يجف الحصيد ، وخمدوا كما تخمد النار [٢] » .

وقد لاحظت أن كلامه حول التشبيه السابق منقول من الكشاف إلا قليلا منه ، فقد قال صاحب الكشاف : « ... الحصيد الزرع المحصود أي جعلناهم مثل الحصيد شبههم به فى استئصالهم ، واصطلامهم ، كما تقول : جعلناهم رمادا أى مثل الرماد » [٣] . وقد أسلفت فى تشبيه المعقول بالمحسوس أن الإمام الرازى أشار إلى أن فى قوله تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا** ﴾ [الفرقان : ٢٣] . تشبيها فقال : « ... أما قوله : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ ...** ﴾ فالمراد أبطلناه ، وجعلناه بحيث لا يمكن الانتفاع به ، كالهباء المنثور الذى لا يمكن القبض عليه ... » [٤] .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا** ﴾ [الفرقان : ٤٧] .

اعلم أنه تعالى شبه الليل من حيث إنه يستر الكل ، وَيُغَطِّى باللباس الساتر للبدن [٥] .

---

(١) ينظر التفسير الكبير ١١ / ١ / ١٠١ – ١٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ١١ ، ٢ / ١٤٦ – ١٤٧ .

(٣) الكشاف ٣ / ٥ .

(٤) التفسير الكبير ١٢ ، ٢ / ٧٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٢ ، ٢ / ٨٩ .

ويقول الزمخشرى فى آية الفرقان السابقة : « شبه ما يستر من ظلام الليل باللباس الساتر »[1] .

وقد ظننت أن الزمخشرى هو أول من أماط اللثام عن وجود التشبيه بعد (جعل) حتى وجدت الإمام القرطبى قد حكى عن الإمام الطبرى أنه ذكر هذا المعنى ، فقد قال القرطبى فى آية الفرقان : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ يعنى سترا للخلق ، يقوم مقام اللباس فى ستر البدن ، قال الطبرى : وصف الليل باللباس تشبيها من حيث يستر الأشياء ويغشاها[2] » .

وعلى نهج هؤلاء المفسرين الأوائل سار كثير من المفسرين الذين جاءوا من بعدهم فقد قال أبو حيان فى الآية السابقة : « جعل الليل لباسا تشبيها بالثوب الذى يغطى البدن ، ويستره من حيث الليل يستر الأشياء »[3] .

وقال أبو السعود فى الآية نفسها : « ... أى هو الذى جعل لكم الليل كاللباس يستركم بظلامه ، كما يستركم اللباس »[4] :

وقال فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ [النبأ : ١٠] .

« ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ ﴾ الذى فيه يقع النوم غالبا ﴿ لِبَاسًا ﴾ يستركم بظلامه ، كمال يستركم اللباس ، ولعل المراد به ما يستتر به عند النوم من اللحاف ، ونحوه، فإن شَبَهَ الليل به أكمل ، واعتباره فى تحقيق المقصد أدخل ..»[5] .

وقد نقل صاحب روح المعانى كلام أبى السعود فى تفسير آية النبأ بنصه ، فقال : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ ﴾ الذى يقع فيه النوم غالبا (لباسا) يستركم بظلامه كما يستركم اللباس ، ولعل المراد بهذا اللباس المشبه به ما يستتر به عند النوم من اللحاف ونحوه ، فإن شبه الليل به أكمل ، واعتباره فى تحقيق المقصد أدخل[6] » .

وعلى الرغم من كثرة المفسرين – ومنهم الإمام الرازى – الذين اعتبروا ما

---

(١) الكشاف ٣ / ٩٩ .
(٢) تفسير القرطبى / ٤٧٥٤ ط دار الشعب .
(٣) البحر المحيط ٦ / ٥٠٤ .
(٤) تفسير أبى السعود ٣ / ٢٢٣/٦ .
(٥) المصدر نفسه ٤ / ٨٦/٩ .
(٦) روح المعانى ١٠ ، ٨/٣٠ .

بعد الفعل (جعل) مفيدا للتشبيه ، إلا أنه يلاحظ أن أحدا منهم لم يصرح بأن هذا الفعل أداة تشبيه ، أو أنه مدلول له .

موقف البلاغيين من إفادة (جعل) للتشبيه :

يبدو أن البلاغيين لم يعتبروا الفعل (جعل) من أدوات التشبيه ، فلم أعثر فى مشهور كتبهم – حسب جهدى – على ما يشير إلى إفادة (جعل) للتشبيه . وقد ذكر بهاء الدين السبكى حاكيا عن غيره أدوات تشبيه غير مشهورة ، كأفعل التفضيل وعديل ، وضريب، وغير ذلك ، ولم يذكر ضمنها الفعل (جعل)[1] .

وقد وجدت من الباحثين المعاصرين الدكتور عبد القادر حسين يذكر صراحة أن (جعل) من أدوات التشبيه ، فقال وهو يتكلم عن أدواته :

« ... والأفعال مثل يحسب ، ويظن ، ويخال ، ويعلم ، ويشبه ، ويماثل ، ويجعل ، ثم مَثَّلَ للفعل (يجعل) بقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا** ﴾ [النبأ : ٦ ، ٧] .

فقال : « شبه الجبال بأوتاد الخيام ، التى تمنعها من الاضطراب ، كما تمنع الجبال الأرض أن تميد بأهلها ، وقوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا** ﴾ أى يغشاكم بظلمته كما يستر اللباسُ لا بسَهُ »[2] .

رأينا فى اعتبار (جعل) من أدوات التشبيه :

جعلنى موقف المفسرين ، والبلاغيين فى حيرة من أمر الفعل (جعل) وإفادته للتشبيه ، أو عدم إفادته له ، فالمفسرون – كما رأينا قريبا ، يعتبرون ما بعده مفيدا للتشبيه ، على حين لا يعده البلاغيون أداة من أدوات التشبيه .

وقد فكرت فى هذا الأمر طويلا ، حتى خطر ببالى أن هذا الفعل ربما يكون من قبيل الأفعال التى يأتى بعدها التشبيه، وليس لها دخل فى إفادته ، مثل (حسب وعلم ونحوهما) – كما أسلفت منذ قليل – .

---

(١) ينظر عروس الأفراح ٣ / ٣٩٢ – ٣٩٣ شروح التلخيص .

(٢) القرآن إعجازه وبلاغته / ١٣٧ – ١٣٨ .

وقد تأكد هذا الخاطر لدىَّ ، عندما أظفرنى الله تعالى بدليل من كلام السابقين يقطع القول فى أمر هذا الفعل والتشبيه بعده ، فقد وجدت ابن الأثير يصرح بأن التشبيه فى قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا** ﴾ [النبأ : ١٠] . مضمر الأداة ، فقال وهو يتكلم عن تشبيه المفرد بالمفرد « ... كقوله تعالى فى المضمر الأداة : ﴿ **وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ...** ﴾ فَشَبَّهَ الليل باللباس ، وذاك أنه يستر الناس ، بعضهم عن بعض مَنْ أراد هربا من عدو ، أو ثباتا [١] لعدو ، أو إخفاء ما لا يحب الاطلاع عليه من أمره ، وهذا من التشبيهات التى لم يأت بها إلا القرآن الكريم ... » [٢] .

فهذا القول من عَلَمٍ كابن الأثير ، وهو ذو قدم راسخة فى البيان العربى – يعتبر فيصلا فى هذا الأمر الذى نحن بسبيله ، يُنَحِّى الفعل (جعل) عن التشبيه جانبا ، ويجعل التشبيه بعده مؤكدا ، محذوف الأداة ، وعلى نهجه سار الشيخ الصاوى [٣] – رحمه الله – فى حاشيته على تفسير الجلالين ، فانتبه لما لم ينتبه له المفسرون الذين أوردت كلامهم حول هذا التشبيه من قبل ، فقال في التشبيه نفسه شارحا ما جاء فى تفسير الجلالين عن معنى كون الليل لباسا – (بأنه ساتر بظلامه) – قال : « ... أي ظلمته ، ففيه تشبيه بليغ ، بحذف الأداة ، أى كاللباس بجامع الستر فى كل » [٤] .

وعلى ذلك يعتبر من ذهب إلي أن (جعل) أداة من أدوات التشبيه متساهلا فى حكمة ، غير مستند إلى أدلة قوية ، تؤازره ، وتؤيد ما ارتآه ، وإذا كان التشبيه بعد (جعل) محذوف الأداة ، وهو ما أميل إليه ، فمن حق الإمام الرازى علينا ، ومن حق هؤلاء المفسرين الأماجد الذين رأوا مثله أن ما بعد (جعل) تشبيه دون أن يشيروا إلي أن (جعل) هى أداته ، أو أنه محذوف الأداة .

---

(١) لعل صحتها (بياتا) لمناسبتها للسياق ، كما فى الكشاف ؛ لأنه مقتبس منه . الكشاف ٤ / ١٧٧ .

(٢) المثل السائر ٢ / ١٣١ .

(٣) الشيخ أحمد الصاوى متوفى عام ١٨٢٥ م ينظر الأعلام للزركلى ١ / ٢٤٦ .

(٤) حاشية الصاوى ٤ / ٢٦٣ .

أن نحاول الاهتداء إلي طريقهم التى سلكوها فى معرفة هذا التشبيه ، وتسليط الأضواء عليها .

وقبل هذه المحاولة أحب أن أمهد لها بالإشارة إلي أن الإمام الرازى ذكر فى أحد المواضع عدة معان للفعل (جعل) فقال : « **أحدها** : جعل بمعنى صَيَّرَ قال الله تعالى : ﴿ **وَهُوَ** (١) **الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا ...** ﴾ .

وثانيها : جعل بمعنى وَهَبَ ، تقول : جعلت لك هذه الضيعة ، وهذا العبد ، وهذا الفرس .

وثالثها : جعل بمعنى الوصف للشئ، والحكم به، كقوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا** ﴾ [الزخرف :١٩] وقال : ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ** ﴾ [الأنعام : ١٠٠] .

ورابعها : جعله كذلك بمعنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً** ﴾ [القصص : ٤١]. يعنى أمرناهم بالاقتداء بهم . وقال : ﴿ **إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا** ﴾ [البقرة : ١٢٤] . فهو بالأمر .

وخامسها : أن يجعله بمعنى التعليم كقوله : جعلته كاتبا ، وشاعرا ، إذا علمته ذلك .

وسادسها : البيان والدلالة تقول : جعلت كلام فلان باطلا ، إذا أوردت من الحجة ما يبين بطلان ذلك ...» (٢) .

وذكر فى موضع آخر أن (جعل) يتعدى إلي مفعول واحد ، إذا كان بمعنى أحدث ، وأنشأ ، كقوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ** ﴾ [الانعام : ١] وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صير (٣) .

---

(١) فى التفسير (هو) دون الواو قبلها ، والصواب ما أثبته ، ولعله خطأ من الناسخ ، أو خطأ مطبعى .

(٢) التفسير الكبير ٢ ، ٢/ ٦٤ – ٦٥ . (٣) المصدر نفسه ٦ ، ٢/ ١٥٩ .

فنلاحظ أن الآية التي مَثَّل بها لـ(جعل) التى بمعنى صير ، أعنى قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا ...** ﴾ هى من الآيات التى ذكر أن فيها تشبيها – كما سبق – وذكر أن (جعل) هذه تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

وجاء فى بعض كتب النحو أن (جعل) تأتى بمعنى صير ، كقوله تعالى : ﴿ **وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا** ﴾ (١) .

فإذا أضفنا إلي ذلك آية النبأ ﴿ **وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا** ﴾ وهى نظيرة لآية الفرقان، وقوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ** ﴾ . اكتملت الآيات التى قالوا : إن فيها تشبيها بعد (جعل) .

وهنا تتضح الصلة قوية بين (جعل) التى بمعنى صَيَّرَ ، وبين وجود التشبيه بعدها .

ونظن ظنا – والعلم عند الله – أن الإمام الرازى ، وغيره اهتدوا إلي وجود التشبيه بعد (جعل) التى تفيد التصيير ، بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الأول على سبيل الحقيقة ؛ وإنما يكون على تقدير أداة التشبيه ، فلا يمكن حمل اللباس على الليل حقيقة ، فيقال – مثلا – الليلُ لباسٌ ، إلا على تقدير أداة التشبيه ؛ لأن الليل ليس لباسا على الحقيقة ، ومثل ذلك يقال في التشبيهات الباقية كما سبق فى (حسب وعلِم) – والله أعلم .

ثالثا : الأسماء :

من أدوات التشبيه الأسماء التى أشار إليها كلمة (مِثْل) مفردة ومجموعة .

(أ) مثل مفردة :

من مجئ أداة التشبيه (مِثْل) مفردة ما ذكره عند قوله تعالى : ﴿ **إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ** ﴾ [النساء : ١٤٠] .

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ١ /٤٢٨ .

فقد قال : « والمعنى أيها المنافقون . أنتم مثل أولئك الأحبار فى الكفر ، قال أهل العلم : هذا يدل على أن مَنْ رضى بالكفر، فهو كافر ، ومن رضى بمنكر يراه، وخالط أهله، وإن لم يباشر، كان فى الإثم بمنزلة المباشر، بدليل أنه تعالى ذكر لفظ المثل ههنا، هذا إذا كان الجالس راضيا بذلك الجلوس، فأما إذا كان ساخطا لقولهم، وإنما جلس على سبيل التَّقيَّة، والخوف فالأمر ليس كذلك... »[1].

ومن مجئ (مِثْل) مفردة أيضًا ما ذكره عند قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾ [البقرة : ٢٧٥] . فقد قال : « فى الآية سؤال ، وهو أنه لِمَ لمْ يقل : إنما الربا مثل البيع ؟ وذلك ؛ لأن حل البيع متفق عليه ، فهم أرادوا أن يقيسوا عليه الربا ، ومن حق القياس أن يشبه محل الخلاف بمحل الوفاق ، فكان نظم الآية أن يقال : إنما الربا مثل البيع ، فما الحكمة فى أن قلب هذه القضية فقال : ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ؟ ﴾ والجواب أنه لم يكن مقصود القوم أن يتمسكوا بنظم القياس، بل كان غرضهم أن الربا والبيع متماثلان من جميع الوجوه المطلوبة ، فكيف يجوز تخصيص أحد المثلين بالحل والثانى بالحرمة ؟

وعلى هذا التقدير فأيهما قدم أو أخر جاز [2] » .

وواضح من حديثه عن التشبيه السابق أنه يرى أن المشبه ، والمشبه به – أعنى البيع والربا – متماثلان من جميع الوجوه المطلوبة .

وقد أوردت ما قاله حول هذا التشبيه عند الحديث عن وجه الشبه .

وبناء على ما قرره يكون الكلام قد خرج عن دائرة التشبيه إلي التشابه؛ لأن من المعلوم أن مبنى التشبيه على كون المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه .

وقد صرح بذلك بهاء الدين السبكى بعد اطلاعه على كلام الإمام الرازى فى التشبيه الآنف الذكر فقال : « ... وقال الإمام فخر الدين فى تفسيره : إنه لَمَّا تساوى عندهم البيع والربا ، كان البيع مثل الربا وعكسه سواء . ومعنى هذا أنه

---

(١) التفسير الكبير ٦ ، ١/ ٨٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤ ، ١/ ٩٨ – ٩٩ .

مما أصله التشابه ، واستعمل فيه صيغة التشبيه ... فلا يكون مما نحن فيه[1] – » يقصد لا يكون من التشبيه المقلوب – .

واستعمال صيغة التشبيه فيما أصله التشابه أمر مرضيٌّ عنه من البلاغيين ، فقد قال الخطيب القزوينى فى عقب كلامه عن التشابه ، وبعض أمثلته :

« ... ويجوز التشبيه أيضًا ، كتشبيهه غرة الفرس بالصبح وعكسه ، متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه »[2] .

وقد أوفى بهاء الدين السبكى كلام الخطيب المذكور تبيانا ، ثم أردف قائلا : « ... وقد تلخص أن وجه الشبه ، إن كان مستويا فى المحلين ، فالأحسن التشابه ، وإن استعمل التشبيه فيه ، فخلاف الأصلْ ، وإن لم يكن ، بل كان متفاوتا ، فإن لم يقصد التفاوت ، جاز التشابه ، والتشبيه ، أما التشابه ، فلإرادة مجرد الجمع ، وأما التشبيه ، فرعاية لكون الوجه فى المشبه به باعتبار الخارج أتم ، وإن قصد التفاوت ، تعين التشبيه ، هذا هو التحقيق ... وقد علم أن كل تشبيه يسوغ فيه التشابه من غير عكس ؛ لأنه إذا حصل التفاوت بين الشيئين ، قد يقصد المتكلم الإخبار بأصل الاشتراك ، فيسوغ له حينئذ التشبيه بخلاف العكس ... »[3] .

وقد ارتضى (ابن المنير) فى حاشيته على الكشاف ما ارتضاه الإمام الرازى فى تشبيه البيع بالربا ، وخالف الزمخشرى فى جعل هذا التشبيه مقلوبا ، فقال :

« ... إنه متى كان المطلوب التسوية بين المحلين فى ثبوت الحكم ، فللقائل أن يسوى بينهما طردا فيقول مثلا : الربا مثل البيع ، وغرضه من ذلك أن يقول : والبيع حلال ، فالربا حلال ، وله أن يسوى بينهما فى العكس ، فيقول : البيع مثل الربا ، فلو كان الربا حراما ، كان البيع حراما ، ضرورة المماثلة ، ونتيجته التى

---

(١) عروس الأفراح ٣ /٤٠٨ شروح التلخيص .

(٢) تلخيص المفتاح /٧٥ ، وينظر شروح التلخيص ٣ /٤١٥ وما بعدها .

(٣) عروس الأفراح ٣ /٤١٦ شروح التلخيص .

دلت قوةُ الكلام عليها أن يقول : ولما كان البيع حلالا اتفاقا ، غير حرام ، وجب أن يكون الربا مثله ، والأول على طريقة قياس الطرد ، والثانى على طريقة قياس العكس ، ومآلهما إلي مقصد واحد ، ... وليس الغرض من هذا كله إلا بيان هذا الذى تخيلوه على أنموذج النظم الصحيح وإن كان قياسا فاسد الوضع ؛ لاستعماله على مناقضة المعلوم من حكم الله أيضًا في تحريم الربا ، وتحليل البيع، وقطع القياس بينهما ... » (١) .

ولله در (ابن المنير) حين بين أن قياس الكفار الربا على البيع قياس فاسد ؛ لأنه قائم على مناقضة حكم الله فى تحريم الربا ، فمقولتهم تلك فرية مرفوضة ، وحجة داحضة ، جعلها الإسلام تحت قدميه ، ونبذها المسلمون وراءهم ظهريا .

ومن عظماء المسلمين الذين فندوها الأستاذ سيد قطب – رحمه الله – عندما قال : « ... ولقد اعترض المرابون فى عهد رسول الله ﷺ على تحريم الربا ، اعترضوا ، بأنه ليس هناك مبرر لتحريم العمليات الربوية ، وتحليل العمليات التجارية ... وكانت الشبهة التى ركنوا إليها هى أن البيع يحقق فائدة ، وربحا كما أن الربا يحقق فائدة وربحا ، وهى شبهة واهية ، فالعمليات التجارية قابلة للربح والخسارة ، والمهارة الشخصية ، والجهد الشخصى ، والظروف الطبيعية الجارية ، فإن الحياة هى التى تتحكم فى الربح والخسارة ، أما العمليات الربوية ، فهى محددة الربح ، فى كل حالة ، وهذا هو الفارق الرئيسى ، وهذا هو مناط التحريم ، والتحليل ، إنَّ كل عملية يضمن فيها الربح على أى وضع هى عملية ربوية محرمة ، بسبب ضمان الربح ، وتحديده ، ولا مجال للمماحلة فى هذا ، ولا للمداورة » (٢) .

وقد بدت لى هنا ملاحظة أحب أن أسجلها ، وهى أن الإمام الرازى على كثرة متابعته لصاحب الكشاف فى آرائه البلاغية ، إلا أنه خالفه فى هذا الموضع ، ولم يتراء برأيه ، بل ارتآى رأيا خاصا به .

---

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ١ / ١٦٥ مع الكشاف .

(٢) فى ظلال القرآن ١ ، ٣ / ٣٢٧ .

وإن دل هذا على شئ ، فإنما يدل على أنه لا يأخذ عنه ، ولا عن غيره إلا ما يوافق رأيه ، ويقتنع به ، وقد أشرت إلى ذلك قبلا .

وقد علمنا أن الإمام الرازى جعل البيع والربا متساويين فى وجه الشبه ، فأيهما قدم أو أخر جاز ، فالتشبيه ليس مقلوبًا عنده - كما ذكر السبكى منذ قليل - والمبالغة فى التشبيه على رأيه تأتى من التماثل ، والتساوى ، بين الربا والبيع فى منظور القوم .

أما الزمخشرى ، فقد جعل التشبيه فى الآية مقلوبا ، والمبالغة فيه آتية من جعل الربا أصلا وقانونا فى الحل ، والبيع فرعا يقاس عليه فقال : « .. فإن قلت هلاّ قيل إنما الربا مثل البيع ؛ لأن الكلام فى الربا ، لا فى البيع ، فوجب أن يقال : إنهم شبهوا الربا بالبيع ، فاستحلوه ، وكانت شبهتهم أنهم قالوا : لو اشترى الرجل مَا لاَ يساوى إلا درهما بدرهمين جاز ، فكذلك إذا باع درهما بدرهمين ؟ قلت جئ به على طريق المبالغة ، وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم فى حل الربا أنهم جعلوه أصلا ، وقانونا فى الحل ، حتى شبهوا به البيع »[1] .

وقد صادف كلامه حول هذا التشبيه قبولا حسنا لدى البلاغيين ، والمفسرين فرددوه فى كتبهم ، دون أن يضيفوا إليه جديداً .

يقول السكاكى وهو يتكلم عن أغراض التشبيه العائدة إلى المشبه به ، لإيهام كونه أتم من المشبه فى وجه الشبه : « ومن الأمثلة ما يحكيه جَلَّ وعلا عن مستحلى الربا من قولهم : ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾ فى مقام إنما الربا مثل البيع ؛ لأن الكلام فى الربا لا فى البيع ذهابا منهم إلى جعل الربا فى باب الحل أقوى حالا وأعرف من البيع »[2] .

ويقول الخطيب فى الموضع نفسه : « ... ومنه قوله تعالى حكاية عن مستحلى الربا : ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾ فإن مقتضى الظاهر أن يقال : إنما الربا

---

(١) الكشاف ١/١٦٥ .

(٢) المفتاح / ١٦٣ .

مثل البيع ، إذ الكلام فى الربا ، لا فى البيع ، فخالفوا لجعلهم الربا فى الحل أقوى حالا ، من البيع ، وأعرف به » [1] .

ويقول العلوى فى التشبيه ذاته : « ... ومن الأمثلة ما حكاه الله تعالى عن مستحلى الربا حيث قالوا : ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾ وكان القياس فى قولهم : إنما الربا مثل البيع فى تحليله إغراقا منهم فى المبالغة ، وذهابا إلي أن الربا في باب الحل أدخل من البيع ، وأقوى حالا ، وهذا من أنواع التشبيه يلقب بالمعكوس ؛ ولهذا يقال : صُبْحٌ كغرة الفرس ، ويقال فى عكسه أيضًا غرة كالصبح » [2] .

ويقول أبو حيان : « ... وشبهوا البيع وهو المجمع على جوازه بالربا ، وهو محرم ، ولم يعكسوا ؛ تنزيلا لهذا الذى يفعلونه من الربا منزلة الأصل المماثل له البيع ، وهذا من عكس التشبيه وهو موجود فى كلام العرب ... » [3] . وغيرهم [4] .

وأجدنى مرتاحا لرأى الزمخشرى ؛ لأنه من الناحية البيانية ، يكسب كلام القوم قوة تناسب معتقدهم ، وتتلاءم مع هواهم .

أما القول بالتساوى بين البيع والربا ، فإنه يجعل كلامهم فاترا ، لا قوة فيه ، ولا مبالغة ، والحال أنهم كانوا جادين فى إثبات كون الربا حلالا كالبيع ، لا حراما !! .

(ب) مثل مجموعة (أمثال) :

ذكر الإمام الرازى أن (أمثال) دالة على التشبيه فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ...** ﴾ [الأنعام : ٣٨] .

فقال : « ... ﴿ **إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم** ﴾ قال الفراء : يقال إن كل صنف من

---

(١) بغية الإيضاح ٣ / ٤٤ – ٤٥ .

(٢) الطراز ١ / ٢٨٣ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥ .

(٤) ينظر – مثلا – الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ٢ / ٣ / ١٣٢ ، وتفسير البيضاوى / ٩٢ ، وحاشية الصاوى على تفسير الجلالين ١ / ١٣٠ – ١٣١ .

البهائم أمة ... إذا ثبت هذا ، فنقول : الآية دلت على أن هذه الدواب والطيور أمثالنا ، وليس فيها ما يدل على أن هذه المماثلة فى أي المعانى حصلت ، ولا يمكن أن يقال : المراد حصول المماثلة من كل الوجوه ، وإلا لكان يجب كونها أمثالا لنا فى الصورة ، والصفة والخلقة وذلك باطل ، فظهر أنه لا دلالة فى الآية على أن تلك المماثلة حصلت فى أي الأحوال والأمور ، فبينوا ذلك ، والجواب : اختلف الناس فى تعيين الأمر الذى حَكَمَ الله تعالى فيه بالمماثلة بين البشر، وبين الدواب والطيور... »[1] .

ثم ذكر عدة أقوال فى وجه المماثلة بين البشر ، والدواب ، والطيور ، وقد أوردت طرفا منها عند الحديث عن وجه الشبه فيما مضى من هذا البحث .

موقفه من إفادة (المثلية) للتشبيه :

لاحظت عند تناول الآيات السابقة التى جاءت فيها الأداة (مِثْل) أو (أمثال) بعض الملاحظات :

أولاها : أنه يفهم من كلامه أن مثل فى آية النساء ﴿ ... إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ﴾ تفيد التشبيه من بعض الوجوه .

ثانيتها : أن مثل فى آية الربا تفيد التشبيه فى جميع الوجوه المطلوبة .

ثالثتها : أن أمثال فى آية الأنعام التى ذكرتها آنفا تفيد التشبيه من بعض الوجوه . وهذا تفريق بين إفادة أداة واحدة دون داع ظاهر .

ولما وجدته يفرق بين مدلول الأداة الواحدة فى أماكن مختلفة ، تبادر إلى نفسى أنه ربما كان من رأيه أن (مثل) بكسر الميم ، أو (المثلية) درجة أعلى من التشبيه ، تدل على التساوى بين الشيئين ، أو التطابق بينهما .

ولكنى استبعدت هذا الأمر ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك ، لالتزم هذا المعنى فى كل مَوْطِنٍ جاءت فيه تلك الأداة ، وهو ما لم يحدث وحتى يكون تبيان موقفه دقيقا ، فإن الإنصاف يقتضينى أن أقول : إنه لم يصرح بأن المماثلة فى كل

---

(١) التفسير الكبير ٦ ، ٢ / ٢٢٣ .

الوجوه المطلوبة جاءت من الأداة (مِثْل) عندما عرض لآية الربا ، وربما كان مقصده تساوى وجه الشبه بين المشبه ، والمشبه به فى تلك الآية خصوصا ، بعيدا عن دلالة الأداة ، أو على حد تعبير السبكى موضحا كلام الإمام الرازى فى الآية : إنه مما أصله التشابه ، واستعمل فيه التشبيه – كما سبق بيانه – .

ومما يؤكد أن المثلية عنده تفيد المشابهة فى بعض الوجوه – شَرْحُهُ لها عند قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ** ﴾ [المائدة : ٩٥] .

فقد حكى خلاف الحنفية والشافعية فى مِثْلِ الحيوان المقتول ، وهل يكون حيوانا ، أو قيمة ؟

وساق من أدلة الشافعية الذين يرون أن الجزاء يكون حيوانا مماثلا – ما روى عن جابر بن عبد الله أنه سأل رسول الله ﷺ عن الضبع ، أصيد هو ؟ فقال نعم ، وفيه كبش ، إذا أخذه المُحْرِمُ .

وذكر أن فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم حَكَمُوا في بلدان مختلفة ، وأزمان شتى ، حكموا فى جزاء الصيد بالمثل من النعم ، فحكموا فى النعامة ببدنة ، وفي حمار الوحش ببقرة ، وفى الضبع بكبش ، وفى الغزال بعنز وفى الظبى بشاة ... ثم قال : « ولا شك أن المماثلة كلما كانت أتم ، كان الجزاء أتم »[١] .

وأشار إلى أن الحنفية يرون أن الصيد المقتول إذا لم يكن له مثل ، فإنه يضمن بالقيمة[٢] .

ثم أضاف بعد ذلك حاكيا قول الإمام الشافعى وما لم يحكم فيه الصحابة يرجع فيه إلي اجتهاد عَدْلَيْنِ فينظران إلي الأجناس الثلاثة من الأنعام ، فكل ما كان أقرب شَبَهًا به يوجبانه[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ٦ ، ٢/٩٤ – ٩٥ .
(٢) المصدر نفسه ٦ ، ٢/٩٥ .
(٣) المصدر نفسه ٦ ، ٢/٩٨ .

وهذا دليل قاطع من كلامه على أن المثلية لا تكون بين الشيئين في كل الوجوه ، بل فى بعضها ؛ لأن جزاء الصيد مختلف عن الصيد نفسه، فى أشياء كثيرة ، حتى جعل بعضهم القيمة جزاء مماثلا للصيد .

وهذا هو الذى يتسق مع موقفه من التشبيه والتمثيل .

ويؤكد هذا أيضًا قوله فى موطن آخر : والمِثْل والْمَثَل هو الشبه وهما لغتان... [1] . وقد رد بهاء الدين السبكى على من قال : إن (مِثْلَ) دالة على المساواة بين الشيئين – بكثرة ما ورد من التشبيه بهذه الأداة فى شئ واحد لا من كل وجه كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ** ﴾ [النساء :١٤٠] وقوله : ﴿ **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾ [البقرة : ٢٣] .

وقوله : ﴿ **فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ** ﴾ [هود : ١٣] ، ﴿ **نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، ﴿ **فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ** ﴾[البقرة :١٩٤]، ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ** ﴾[البقرة : ٢٢٨]، ﴿ **إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** ﴾[البقرة : ٢٧٥].

ففى كل من هذه الآيات الكريمة قُصِدَ نوعٌ من المماثلة لا كل نوع ... ومما يدل على أن (مثل) لمطلق المشابهة قول النحاة إنها لا تتعرف بالإضافة ، لتوغلها فى الإبهام ؛ لأنك إذا قلت : زيد مثل عمرو احتمل أن يكون مثله فى جنسه ، أو صفته الظاهرة ، أو الباطنة ، فهى صادقة على كل مماثلة في شئ ما ... [2].

* * *

(١) التفسير الكبير ٣ ، ٢ / ٢٠ .

(٢) عروس الأفراح ٣ /٣٩٣ – ٣٩٤ .

التشبيه البليغ

قد يأتى التشبيه بدون أداة ، ووجه شبه، ويبقى الطرفان – المشبه والمشبه به – وهو ما يسمى التشبيه البليغ، وهو أرقى أنواع التشبيه فى إفادة المبالغة، لأن حذف الأداة يفسح للعقل مجال التوهم بأن المشبه، والمشبه به شئ واحد، وحذف الوجه يوهم أن الطرفين متحدان فى جميع الصفات.

من أجل ذلك تضاعفت قوة المبالغة، لأنها جاءت من طريقين، لا من طريق واحد (١).

من صور التشبيه البليغ:

يفهم من كلام الإمام الرازى أثناء تناوله لتشبيهات القرآن الكريم بعض صور التشبيه البليغ، ويتمثل ذلك فى الصور الآتية:

١ – ما وقع فيه المشبه به خبرا عن المبتدأ وهو المشبه، يقول فى قوله تعالى: ﴿ ... **هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ** ﴾ [البقرة: ١٨٧]

«وقد ذكرنا فى تشبيه الزوجين باللباس وجوها أحدها أنه لما كان الرجل، والمرأة يعتنقان، فيضم كل واحد منهما جسمه إلى جسم صاحبه، حتى يصير كل واحد منهما لصاحبه كالثوب الذى يلبسه، سمى كل واحد منهما لباسا ...

وثانيها: إنما سمى الزوجان لباسا، ليستر كل واحد منهما صاحبه عما لا يحل، كما جاء فى الخبر (من تزوج فقد أحرز ثلثى دينه).

وثالثها: أنه تعالى جعلها لباسا للرجل، من حيث إنه يخصها بنفسه، كما

---

(١) الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان، للدكتور أحمد محمد الحجار /١١٨ (بتصرف).

يخص لباسه بنفسه، ويراها أهلا لأن يلاقى كل بدنه كلَّ بدنها، كما يعمله فى اللباس.

ورابعها: يحتمل أن يكون المراد ستره بها عن جميع المفاسد التى تقع فى البيت، لو لم تكن المرأة حاضرة، كما يستتر الإنسان بلباسه عن الحر، والبرد، وكثير من المضار ...»[1].

ويقول فى قوله تعالى: ﴿**نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ**﴾ [البقرة: ٢٢٣]

«... (حرث لكم) أى مزرع ومنبت للولد، وهذا على سبيل التشبيه، ففرج المرأة كالأرض، والنطفة كالبذر، والولد كالنبات الخارج ...»[2].

ومن هذا القبيل ما ذكره فى قوله تعالى عن الآيات المحكمات، والآيات المتشابهات ﴿**... هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ...**﴾ [آل عمران: ٧]

فقد قال: «... ما معنى كون المحكم أما للمتشابه؟ الجواب: الأم فى حقيقة اللغة الأصل الذى منه يكون الشئ، فلما كانت المحكمات مفهومة بذواتها، والمتشابهات إنما تصير مفهومة بإعانة المحكمات، لا جرم صارت المحكمات كالأم للمتشابهات ...»[3].

وقد أورد سؤالا عن عدم التطابق فى الآية بين المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والجمع وأجاب عنه، فقال: «لِمَ قال: أم الكتاب ولم يقل: أمهات الكتاب؟ والجواب أن مجموع المحكمات فى تقدير شئ واحد، ومجموع المتشابهات فى تقدير شئ آخر، وأحدهما أم الآخر[4] ونظيره قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ**

---

(١) التفسير الكبير ٣ - ١/١١٤.
(٢) المصدر نفسه ٣ - ٢/٧٥.
(٣) المصدر نفسه ٤ - ١/١٨٦.
(٤) يخطر ببالى أنه لو قال: وإحداهما أم للأخرى، لكان أنسب، وإن كان ما ذكره ليس خطأ.

﴿وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠] ولم يقل آيتين، وإنما قال ذلك على معنى أن مجموعهما آية واحدة، فكذلك ههنا» (١).

وقد لاحظت أنه وافق بعض من سبقوه فى تفسير الأم بالأصل، فقد قال الفراء: «وقوله (هن أم الكتاب) يقول: هن الأصل» (٢).

وقال الزمخشرى: «... (هن أم الكتاب) أى أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها، وترد إليها (٣).

وقد أشار إلى تشبيه بليغ من هذا النوع جاء فى حديث نبوى شريف، وله نظائر فى التشبيهات القرآنية، وكلام الناس، فقد عرض عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] لخلاف الفقهاء فى الجنين إذا خرج ميتا بعد ذكاة أمه، هل تعتبر ذكاة أمه ذكاة له أولا؟ فقال: «اختلفوا فى الجنين إذا خرج ميتا بعد ذبح الأم، فقال أبو حنيفة: لا يؤكل إلا أن يخرج حيا، فيذبح ... وقال الشافعى وأبو يويسف ومحمد: إنه يؤكل ... وقال مالك: إن تم خلقه ونبت شعره أكل، وإلا لم يؤكل، واحتج أبو حنيفة بظاهر هذه الآية، وهو أنه ميتة، فوجب أن يحرم، قال الشافعى: أخصص هذا العموم بالخبر، والقياس، أما الخبر فهو أنا أجمعنا على أن المذكى مباح، وهذا مذكى، لما روى أبو سعيد الخدرى وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وكعب بن مالك، وابن عمر، وأبو أيوب وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبى ﷺ قال: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) وتقريره أن كون الذكاة سببا للإباحة حكم شرعى، فجاز أن تكون ذكاة الجنين حاصلة شرعًا بتحصيل ذكاة أمه، أجاب الحنفيون بأن قوله: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) يحتمل أن يريد به أن ذكاة أمه ذكاة له، ويحتمل أن يريد به إيجاب تذكيته كما تذكى أمه، وأنه لا يؤكل بغير ذكاة كقوله تعالى ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا

---

(١) التفسير الكبير ٤ - ١/١٨٦، ١٨٧.
(٢) معانى القرآن ١/١٩٠.
(٣) الكشاف ١/١٧٥

﴿السَّمَـوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ومعناه كعرض السموات والأرض، وكقول القائل: قولى قولك، ومذهبى مذهبك وإنما المعنى قولى كقولك، ومذهبى كمذهبك، وقال الشاعر:

فعيناك عيناها وجيدك جيدها ... (١)

وقد أفاض عقب هذا فى نقل مناقشات الفقهاء فى هذه المسألة، ولكنى اكتفيت من كلامه بما ألقى الضوء على التشبيه البليغ فى الحديث النبوى، والاستدلال به، فى تأييد وجهة بعضهم، وبما ناظره من تشبيهات بليغة، وقع المشبه به فيها خبرا عن المبتدأ.

٢ – أن يكون المشبه به خبرا عما أصله المبتدأ، فقد قال فى قوله تعالى:

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]

«... أما قوله تعالى: (حصب جهنم) فالمراد يقذفون فى نار جهنم، فشبههم بالحصباء التى يرمى بها الشئ، فلما رمى بها كرمى الحصباء، جعلهم حصب جهنم تشبيها ...» (٢).

وقد لاحظت أن ما ذكره فى معنى (الحصب) أحد رأيين ذكرهما الفراء عندما قال: «وقوله: (حصب جهنم) ذكر أن الحصب فى لغة أهل اليمن الحطب ... وكل ما هيجت به النار، أو أوقدتها به، فهو حصب، وأما الحصب فى لغة (نجد) ما رميت به فى النار، كقولك: حصبت الرجل أى رميته» (٣).

٣ – أن يكون المشبه به حالا من المشبه، فقد قال فى قوله تعالى:

﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَـابَ الَّذِي جَـاءَ بِهِ مُـوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ...﴾

[الأنعام: ٩١]

---

(١) التفسير الكبير ٣ – ١/١٩ وقول الشاعر المذكور وإن كتب فى التفسير على هيئة البيت الكامل إلا أنه الشطر الأول من بيت لمجنون بنى عامر: وتكملته ... ولكن عظم الساق منك دقيق. ينظر صور من تطور البيان العربى/٦٦. (٢) المصدر نفسه ١١ – ٢/٢٢٤.

(٣) معانى القرآن ٢/٢١٢.

« ... فالصفة الأولى كونه نورا، وهدى للناس وأعلم أنه تعالى سماه نورا تشبيها له بالنور الذى به يبين الطريق » (١).

ويلاحظ أنه عبر عن الحال بالصفة، وهذا لا يضير التشبيه، لأن الحال وصف فى المعنى (٢).

٤ – أن يكون المشبه به مصدرا مبينا للنوع، فقد قال فى قوله تعالى عن أهل النار: ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥]

« وقوله ﴿ فَشَارِبُونَ ... ﴾ بيان أيضا لزيادة العذاب، أى لا يكون أمركم أمرمن شرب ماء حارا منتنا، فيمسك عنه، بل يلزمكم أن تشربوا منه، مثل ما تشرب الهيم، وهى الجمال التى أصابها العطش، فتشرب ولا تروى، وهذا البيان فى الشرب لزيادة العذاب » (٣).

ويلاحظ أنه فى تلك الآية لم يصرح بذكر مادة التشبيه صراحة، ولكنه شرح هذا التشبيه بقوله: (يلزمكم أن تشربوا منه مثل ما تشرب الهيم) فذكر المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه (مثل).

وهذا يدل على أن المصدر المبين للنوع عنده من صور التشبيه البليغ وإن لاحظت أنه أغفل نظيره فى قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ... ﴾ [النمل: ٨٨]

فلم يزد على قوله: « اعلم أن هذا هو العلامة الثالثة لقيام القيامة، وهى تسيير الجبال، والوجه فى حسبانهم أنها جامدة فلأن الأجسام الكبار إذا تحركت حركة سريعة على نهج واحد فى السمت والكيفية ظن الناظر إليها أنها واقفة، مع أنها تمر مرا حثيثا » (٤).

---

(١) التفسير الكبير ٧ – ١ / ٨٢.

(٢) حول صور التشبيه البليغ ينظر المنهاج الواضح، للأستاذ حامد عونى / ١٠ – ١٢ وفن التشبيه، للأستاذ على الجندى ٢ / ٢٨٥.

(٣) التفسير الكبير ١٥ – ١ / ١٧٦.

(٤) المصدر نفسه ١٢ – ٢ / ٢٢٠.

على حين تنبه صاحب الكشاف إلى هذا التشبيه فقال فيه: «تجمع الجبال فتسير كما تسير الريح السحاب، فإذا نظر إليها الناظر، حسبها واقفة ثابتة فى مكان واحد (وهى تمر) مراحثيثا، كما يمر السحاب، وهكذا الأجرام العظام المتكاثرة العدد، إذا تحركت لا تكاد تتبين حركتها ....» (١).

وقد أشرت إلى ذلك، ليكون تعزيزا لما قلته فى مطلع حديثى عن التشبيه من كونه أحيانا يغض النظر عن بعض التشبيهات، فلا يذكر شيئا يتعلق بها، أو يسفر عن وجهها.

ولذلك قال بعض الباحثين: «والرازى» قليل الإيراد للمباحث البلاغية إذا قسناه بمفسر كالزمخشرى، ولكنه حين يعرض لها يتناولها فى قوة ووضوح» (٢).

التشبيه عنده بين الحقيقة والمجاز:

أود أن أشير إلى أن الإمام الرازى يرى فى أحد المواضع من كتابه البلاغى أن التشبيه – بوجه عام – من قبيل الحقيقة، وليس من المجاز فى شئ، فقد عقد فصلا فى أن التشبيه ليس من المجاز «لأنه معنىٌ من المعانى، وله حروف وألفاظ تدل عليه، فإذا صرح بذكر الألفاظ الدالة عليه وضعا، كان الكلام حقيقة، فإذا قلت: زيد كالأسد، وهذا الخبر كالشمس فى الشهرة، وله رأى كالسيف فى المضاء، لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه، فلا يكون مجازا» (٣).

وهو فى هذا يترسم خطا الشيخ عبد القاهر، وينقل عنه عند ما قال: «كل متعاط لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه، ولا من مقتضى

---

(١) الكشاف ٣/١٥٤.

(٢) (الإمام فخر الدين الرازى حياته وآثاره) د. على العمارى/ ١٣٠.

(٣) نهاية الإيجاز/٧٧.

غرضه، فإذا قلت: زيد كالأسد، وهذا الخبر كالشمس فى الشهرة، وله رأى كالسيف فى المضاء، لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لوجب ألا يكون فى الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا محال لأن التشبيه معنى من المعانى، وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقة، كالحكم فى سائر المعانى»[1].

* * *

(١) أسرار البلاغة/١٩٤.

التشبيه البليغ بين الحقيقة والمجاز

لعل من المفيد قبل أن أعرض لموقف الإمام الرازى من التشبيه البليغ بين الحقيقة والمجاز – أن أسلط الضوء على رأى كل من الشيخ عبد القاهر، والزمخشرى، لما لهما من أثر جلى فى فكره البلاغى، حتى يمكن رؤية موقفه منه بجلاء، ووضوح.

أولا: رأى الشيخ عبد القاهر:

وُجِدَتْ قبل زمن الشيخ شُبْهَةُ عدم التفريق بين التشبيه البليغ والإستعارة [1]، لأن التشبيه البليغ يفيد المبالغة بدخول المشبه فى جنس المشبه به، كما تفيده الاستعارة [2].

وقد أدلى الشيخ عبد القاهر بدلوه فى التفرقة بينهما، فوضح أن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يسقط المشبه من الكلام حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنه مراد، كقولنا: عنت لنا ظبية، والمراد امرأة، ووردنا بحرا، والمراد الممدوح الكريم،

---

(١) وجد القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى المتوفى عام ٣٩٢ هـ من يعد التشبيه البليغ استعارة، فرفض هذا قائلا: « ... رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاستعارة عد فيها قول أبى نواس:

والحب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر، أو الحب كظهر تديره كيف شئت، إذا ملكت عنانه، فهو إما ضرب مثل، أو تشبيه شئ بشئ، وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها ...». الوساطة بين المتنبى وخصومه / ٤١، وقد اعتمد الشيخ عبد القاهر على ما ذكره القاضى فى جعل مثل (زيد أسد) تشبيها، وليس استعارة، وذكره باسمه فى أسرار البلاغة / ٢٥٩.

(٢) ينظر الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان / ١٤٩.

فيعلم بواسطة القرينة أن المتكلم لم يرد ظبية، وبحرا بمعناهما الموضوع لهما بل أراد معناهما المجازى، وهو المرأة، والرجل الكريم، لعلاقةُ المشابهة بينهما، وأشار إلى أن من يسمع قول الشاعر:

ترنح الشَّرْبُ واغتالت حلومهم شَمْسٌ تَرَجَّلُ فيهم ثم ترتحل [1]

يستدل بذكر الشرب، واغتيال الحلوم، والارتحال على أنه أراد قينة [2] ولو قال ترجلت الشمس، ولم يذكر شيئا من أحوال الآدميين، لم يعقل أنه أراد امرأة إلا بإخبار، أو شاهد آخر.

الثانى: أن يذكر المشبه والمشبه به، كما فى قولنا: زيد أسد، وهند بدر، وهذا الرجل سيف صارم على أعدائه.

وقد فرق بين النوعين من حيث ذكر المشبه، أو حذفه، فذكر أن المشبه فى النوع الأول، وهو المرأة فى قولنا: عنت لنا ظبية – قد طرح من الكلام، وجعلت كلمة ظبية واقعة عليه، فصار التشبيه مطويا فى النفس، مكنونا فى الضمير، ولولا وجود القرينة، لكانت كلمة ظبية مستعملة فى معناها الحقيقى.

أما فى النوع الثانى: فالمشبه مذكور فيه صراحة، والتصريح به يأبى أن يتوهم كونه من جنس المشبه به، لأن السامع إذا سمع (زيد أسد) استحال أن يظن بعد التصريح بذكر (زيد) أن المقصود أسد حقيقى، وأكثر ما يمكن تخيله أن يقع فى نفسه حالُ الأسد فى جرأته وإقدامه، أما أن يقع فى وهمه أنه رجل وأسد معا بالصورة والشخص، فهذا محال.

وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يفصل بين القسمين، فيسمى الأول استعارة ويقال فى الثانى: إنه تشبيه.

---

(١) الشَّرْب – القوم يشربون، ويجتمعون على الشراب. وترنح الشرب – تمايلوا من السكر وغيره، شمس تَرَجَّل – ترتفع، لسان العرب المواد (شرب، رنح – رجل).

(٢) القينة – المغنية. لسان العرب مادة قين).

وفرق بينهما أيضا باعتبار موقع الاسم من الإعراب، فبين أن الاسم إذا وقع خبرا لمبتدأ، أو ما هو بمنزلة الخبر، مثل أن يكون خبرا لكان، أو خبرا لإنّ، أو مفعولا ثانيا فى باب (علمت) أو حالا، فالكلام لإثبات معنى الخبر، أو ما فى حكمه، فإذا قيل – مثلا –: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق لزيد، وإذا امتنع إثبات معنى الخبر أو ما فى حكمه لما قبله مثل (زيد أسد) لامتناع إثبات الأسدية لزيد على سبيل الحقيقة، كان الكلام لإثبات شئ من الجنس، فيكون هذا الاسم موضعا لإحداث التشبيه، وهذا حقيق بأن يسمى تشبيها.

أما إذا وقع الإسم مبتدأ، أو فاعلا، أو مفعولا به، أو مجرورا، فالكلام لإثبات أمر آخر غير معنى الاسم، فإذا قلنا: الأسد مقبل، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد، وليس لإثبات معنى الأسد، وإذا قلنا: جاءنى أسد، ورأيت أسدا، ومررت بأسد، فقد وضع الكلام لإثبات المجئ من الأسد، أو وقوع الرؤية عليه، أو المرور به.

وإذا افترق هذان النوعان ذلك الافتراق، وجب أن يفرق بينهما فى الاصطلاح، فنسمى ذاك تشبيها، وهذا استعارة [1].

وبعد أن أقام الشيخ هذه الأدلة، على أن مثل «زيد أسد» (وهند بدر) تشبيه بليغ عاد فقال: «... فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثانى، فينبغى أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز فى كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة، وذلك نحو قولك: هو الأسد، وهو شمس النهار، وهو البدر حسنا وبهجة، والقضيب عطفا، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف، فإن قلت هو بحر، وهو ليث، ووجدته بحرا، وأردت أن تقول: إنه استعارة، كنت أعذر، أشبه بأن تكون على جانب من القياس، ومتشبثا بطرف

---

(١) أسرار البلاغة من / ٢٥٨ – ٢٦٤ (بتصرف كثير)، وينظر استدراكات سعد الدين التفتازانى على الخطيب فى كتاب المطول. إعداد أحمد هنداوى هلال / ١٦٠ – ١٧٠.

من الصواب، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه، فلو قلت: هو كأسد، وهو كبحر، كان كلاما نازلا غير مقبول، كما يكون قولك هو كالأسد، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف، فإنه يحسن فيه (كأن) كقولك: كأن أسد أو ما يجرى مجرى كأن فى نحو: تحسبه أسدا، وتخاله سيفا» (١).

فنجده قد ألأنَ من أدلته القاطعة التى ساقها فى التفريق بين التشبيه البليغ والاستعارة، وأجاز على قلة أن يطلق على التشبيه البليغ، إذا كان المشبه به نكرة اسم الاستعارة، لأن الكاف لا يحسن دخولها على المشبه به – كما قال –

وقد ذكر أحوالا أخرى تطلق فيها الاستعارة على التشبيه البليغ، ولن أعرض لهذه الأحوال، لأن الإمام الرازى لم يَحُمْ حولها (٢).

ثانيا: رأى الزمخشرى:

يرى الزمخشرى أن التشبيه البليغ لا يكون استعارة، حتى ولو كان المشبه به نكرة، فقد قال عند تفسير قوله تعالى فى شأن المنافقين: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ**﴾ [البقرة: ١٨]

«... فإن قلت: كيف طريقته عند علماء البيان؟ قلت: طريقته قولهم: هم ليوث للشجعان، وبحور للأسخياء، إلا أن هذا فى الصفات، وذاك فى الأسماء، وقد جاءت الاستعارة فى الأسماء، والصفات، والأفعال جميعا، تقول: رأيت ليوثا، ولقيت صُمًّا عن الخير، ودجا الإسلام، وأضاء الحق. فإن قلت: هل يسمى ما فى الآية استعارة؟ قلت مختلف فيه، والمحققون على تسميته تشبيها بليغا، لا استعارة، لأن المستعار (٣) له مذكور، وهم المنافقون، والاستعارة إنما

---

(١) أسرار البلاغة/ ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٢) عرض الدكتور عبد العظيم المطعنى آراء الشيخ فى التشبيه البليغ بالتفصيل، وناقشه فيها فى كتابه: (التشبيه البليغ وهل يرقى إلى درجة المجاز؟) ١٥ وما بعدها.

(٣) يخطر ببالى أنه لو قال: لأن المشبه مذكور، لكان أنسب لسياق الكلام.

تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه، لولا دلالة الحال، أو فحوى الكلام، كقول زهير:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف له لبـــد أظفـــاره لم تقلم

ومن ثم ترى المفلقين السحرة منهم كأنهم يتناسون التشبيه، ويضربون عن توهمه صفحا قال أبو تمام:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة فى السماء

ولبعضهم:

لا تحسبوا أن فى سرباله رجلا ففيه غيث وليث مسبل مشبل

وليس لقائل أن يقول: طوى ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ، فأتسلق بذلك إلى تسميته استعارة، لأنه فى حكم المنطوق به، نظيره قول من يخاطب الحجاج:

أسد علىَّ وفى الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر (١)

موقف الإمام الرازى:

وجدت أن من الأفضل أن أبدأ ببيان موقفه من التشبيه البليغ بين الحقيقة والمجاز فى كتابه البلاغى، ثم أتبع ذلك ببيان هذا الموقف فى تفسيره، حتى تتضح صورة موقفه فى التفسير اتضاحا كاملا – إن شاء الله تعالى – فأما فى كتابه، فقد عقد فصلا فيما يظن أنه استعارة ولا يكون قال فيه: «الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له، لمشابهة بينهما، فإما أن يسقط ذكر المشبه، أو لا يسقط، فإن أسقط، فهو استعارة بالاتفاق، كقولك: رأيت أسدا، ووردت بحرا، وإن لم يسقط، فلا يخلو إما أن تذكر الصيغة الدالة على المشابهة، أو لا تذكر، فإن ذكرتها، فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق، كقولهم: زيد كالأسد، أو كأنه الأسد، أو يشبه الأسد، أو مثل الأسد، وأما إن لم يذكر مثل قولهم:

---

(١) الكشاف ١ / ٣٩ – ٤٠، وينظر البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى / ٤٠٩.

زيد أسد، وهند بدر، فهنا اختلفوا فى كونه استعارة، والحق أنه ليس من الاستعارة ... [1].

ثم لخص بعض الأدلة التى ساقها الشيخ عبد القاهر فى الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة، ليؤكد ما قرره من أن التشبيه البليغ فى مثل (زيد أسد) ليس من الاستعارة فى شئ ... [2].

ثم عاد فقال: « ... ثم اعلم أنا إذا فرعنا على أن التصريح بالتشبيه لا ينافى الاستعارة، فلنا فيه تفصيل، فإنك تارة تقول: زيد أسد، فتجعل المشبه به نكرة، وتارة تقول هو الأسد، فتجعل المشبه به معرفة، وإطلاق اسم الاستعارة على القسم الأول أقرب، لأنه خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه، فلو قلنا هو كأسد، وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول، لكنه وإن كان لا يحسن فيه الكاف، يحسن فيه كأن تقول: زيد كأنه أسد، ولكن ذلك لا يدفع التفاوت المذكور وإن كان ضعيفا » [3].

وواضح أنه آخذ عن الشيخ، ملخص كلامه، والذى يهمنى هنا أنه أجاز إطلاق الاستعارة - بعد أن منعه - على مثل قولنا: زيد أسد، لأن المشبه به نكرة، ولو قدرنا (الكاف) وقلنا: زيد كأسد كان كلاما نازلا، غير مقبول.

ومعنى هذا أنه لا يرى بأسا من إطلاق التشبيه عليه أيضا.

وقد علق الدكتور محمد جلال الذهبى على عدم ثبات الإمام الرازى على رأيه قائلا: « ... وعلى الرغم من أن الرازى أخرج هذا الأسلوب (زيد أسد) من الاستعارة، وعده من الحقيقة، فإنا نراه يتراجع فيقول: إذا نزلنا على أن التصريح بالتشبيه لا ينافى الاستعارة، فإن لنا فيه تفصيلا، وهو أنه إذا حسن دخول حرف

---

(١) نهاية الإيجاز / ٨٥.
(٢) ينظر المصدر نفسه / ٨٥/٨٧.
(٣) المصدر نفسه / ٨٧.

التشبيه، لم يحسن إطلاق الاستعارة عليه، وذلك إذا كان المشبه به معرفة، وإذا لم يحسن دخول أداة التشبيه على المشبه به، حسن عندئذ إطلاق الاستعارة عليه، وذلك إذا كان المشبه به نكرة، وهذا هو اتجاه الشيخ عبد القاهر ... وماذا على الرازى لو ظل متمسكا برأيه، مقتنعا بفكره؟ »[1].

وإن كان لى من تعليق يسير على هذا التعليق، فهو أن الإمام الرازى لم يكن له فى هذا الموضع فكر جديد، أو رأى خاص انفرد به، بل كان يتبع سنن الشيخ عبد القاهر شبرا بشبر، وذراعا بذراع.

وأما موقفه فى التفسير: فإنه يكاد يكون صورة لما قاله فى (نهاية الإيجاز) فقد أبقى فى بعض المواضع التشبيه البليغ، والمشبه به نكرة على أصله، ولم يطلق عليه مجازا، أو استعارة – كما فى بعض الصور التى ذكرتها فى مستهل الحديث عن التشبيه البليغ.

ومنها ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ**﴾ [البقرة: ١٨]

فقد قال: «اعلم أنه لما كان المعلوم من حالهم أنهم كانوا يسمعون، وينطقون، ويبصرون، امتنع حمل ذلك على الحقيقة، فلم يبق إلا تشبيه حالهم، لشدة تمسكهم بالعناد، وإعراضهم عما يطرق سمعهم من القرآن، وما يظهره الرسول من الأدلة والآيات بمن هو أصم فى الحقيقة، فلا يسمع، وإذا لم يسمع، لم يتمكن من الجواب، فلذلك جعله بمنزلة الأبكم، وإذا لم ينتفع بالأدلة، ولم يبصر طريق الرشد، فهو بمنزلة الأعمى »[2].

وقد أسلفت – قريبا – عند بيان موقف الزمخشرى أنه ذكر أن المحققين من علماء البيان على أن التشبيه فى الآية السابقة تشبيه بليغ، وليس استعارة.

وقد ارتضى بعض المفسرين أن ما فى الآية تشبيه بليغ، وليس استعارة،

---

(١) الفخر الرازى والبلاغة العربية / ١٨٤. (٢) التفسير الكبير ١، ٢ / ٨٤.

أسوة بالزمخشرى ، والإمام الرازى ، فقال أبو حيان فى الآية نفسها ، وأظنه ينقل كلام صاحب الكشاف : « ... وهذا من التشبيه البليغ عند المحققين وليس من باب الاستعارة ؛ لأن المستعار له مذكور ، وهم المنافقون ، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا ، لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه ، لولا دلالة الحال ، أو فحوى الكلام ... » (١) .

ومن هذه التشبيهات التى أبقاها الإمام الرازى على أصلها ، والمشبه به نكرة، ما ذكره عند قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا** ﴾ [الفرقان : ٤٧] .

فقال : « اعلم أنه تعالى شبه الليل من حيث إنه يستر الكل ، ويغطى باللباس الساتر للبدن » (٢) فقوله : شبه الليل باللباس دليل على أنه عده تشبيها، لا استعارة .

وقد سبقه إلي القول بالتشبيه فى الآية صاحب الكشاف عندما قال : « شبه ما يستر من ظلام الليل باللباس الساتر » (٣) .

وقد سار على هذا النهج بعض المفسرين ، فقال البيضاوى فى الآية نفسها : « شبه ظلامه (٤) باللباس فى ستره » (٥) .

وقال أبو حيان : « جعل الليل لباسا تشبيها بالثوب الذى يغطى البدن ، ويستره من حيث الليل يستر الأشياء » (٦) .

وقال أبو السعود : « ... أى هو الذى جعل لكم الليل كاللباس ، يستركم بظلامه كما يستركم اللباس » (٧) .

وفى الجانب الآخر نجده يطلق على التشبيه البليغ والمشبه به نكرة – أنه مجاز .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٨١ .
(٢) التفسير الكبير ١٢ ، ٢/ ٨٩ .
(٣) الكشاف ٣/ ٩٩ .
(٤) أى ظلام الليل .
(٥) تفسير البيضاوى / ٤٩٠ .
(٦) البحر المحيط ٦/ ٥٠٤ .
(٧) تفسير أبى السعود ٣ ، ٦/ ٢٢٣ .

وقد وجدت ذلك فى عدة مواضع من تفسيره ، ولكنى سأختار منها موضعا ، دون غيره ؛ لأن كلامه فى مجازيته لا يتطرق إليه الاحتمال ، ولم يذكر فيه وجوها متعددة كغيره من المواضع ، وأهم من ذلك كله أنه ذكر فى نظيره ، وَسَمِيِّه أنه تشبيه ، فقد قال فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ [النبأ : ١٠] .

« قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ... ﴾ قال القفال : أصل اللباس ، وهو الشئ الذى يلبسه الإنسان ، ويتغطى به ، فيكون ذلك مغطيا له ، فلما كان الليل يغشى الناس بظلمته فيغطيهم ، جعل لباسا لهم ولهذا السبب [١] سمى الليل لباسا على وجه المجاز ، والمراد كون الليل ساترا لهم ، وأما وجه النعمة فى ذلك ، فهو أن ظلمة الليل تستر الإنسان عن العيون ، إذا أراد هربا من عدو ، أو بياتا له ، أو إخفاء ما لا يحب الإنسان إطلاع غيره عليه ... » [٢] .

فنراه قد فرق بين التشبيه فى آية (الفرقان) والتشبيه فى آية (النبأ) وهما صنوان ، فأبقى ذاك تشبيها ، وجعل هذا مجازا ، وهو فيما صنع لم يتناقض مع نفسه ؛ لأنه قرر – كما سبق – فى (نهاية الإيجاز) أن المشبه به فى التشبيه البليغ إذا كان نكرة ، يمكن أن يطلق عليه استعارة .

ولكننى لاحظت أن بعض المفسرين لم يفرقوا بين التشبيهين ، فيقول أبو السعود – مثلا – فى آية (النبأ) : « (وجعلنا الليل) الذى يقع فيه النوم غالبا (لباسا) يستركم بظلامه كما يستركم اللباس ... » [٣] .

ولن أستطرد فى ذكر المزيد من كلامهم ابتعادا عن التكرار الممل خصوصا أننى ذكرت طرفا من ذلك عند الحديث عن (جعل) فى أدوات التشبيه .

وقد رد أستاذى الدكتور عبد العظيم المطعنى على ابن قتيبة في جعله ما

---

(١) فى النسخة الموجوده عندى (وهذا السبت) بدون (اللام) قبل هذا ، (تاء) بدلا من (الباء) في كلمة (السبب) والصواب ما أثبته ، وهو خطأ مطبعى . ينظر التفسير الكبير ط المطبعة الخيرية ٨/٣٢٥ .

(٢) التفسير الكبير ١٦ ، ١/٨ .

(٣) تفسير أبى السعود ٤ ، ٩/٨٦ .

فى آية (النبأ) استعارة فقال : « ... أما التمثيل الذى خلط فيه ... فعده استعارة وما هو باستعارة ، فلا يخرج عما يأتى ... ما عده استعارة وهو تشبيه بليغ .. ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ عده استعارة غير ناظر إلي وجود الطرفين الليل – اللباس ... »[1].

وأود أن أشير هنا إلى أننى وجدت الإمام الرازى فى بعض المواضع يطلق على التشبيه مع وجود الأداة استعارة ، وهو فى هذا متناقض مع نفسه بل ومع غيره ؛ لأنه ذكر فى (نهاية الإيجاز) – كما سبق – أنه إذا ذكرت الصيغة الدالة على التشبيه كقولهم : زيد كالأسد ، فليس من الاستعارة بالاتفاق .

فبعد أن بين عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٦]

أن علماء أهل الكتاب يعرفون رسول الله ﷺ معرفة جلية كما يعرفون أبناءهم ، بل إن معرفتهم به أشد من معرفتهم لأبنائهم – أورد تساؤلا مؤداه أن العلم بنبوة محمد ﷺ علم برهانى يقينى ، أما العلم ببنوة الأبناء ، فليس يقينيا، بل ظنيا محتملا للخطأ[2] فكيف شبه اليقين بالظن ؟[3] .

ثم أجاب قائلا : « ليس المراد أن العلم بنبوة محمد ﷺ يشبه العلم ببنوة الأبناء ، بل المراد تشبيه العلم بأشخاص الأبناء ، وذواتهم ، فكما أن الأب يعرف شخص ابنه معرفة لا يشتبه هو عنده بغيره ، فكذا ههنا ، وعند هذا يستقيم التشبيه ؛ لأن هذا العلم ضرورى ، وذلك نظرى ، وتشبيه النظرى بالضرورى يفيد المبالغة وحسن الاستعارة »[4] .

---

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم ... ١ / ٧٣ ، وتأويل مشكل القرآن / ١٤٦ .

(٢) حكى فى هذا الشأن عن عمر رضى الله عنه أنه سأل عبد الله بن سلام عن رسول الله ﷺ فقال : أنا أعلم به منى بابنى ، قال : ولم ؟ قال : لأنى لست أشك فى محمد أنه نبى ، وأما ولدى ، فلعل أمه خانت ، فقبل عمر رأسه . ينظر التفسير الكبير ٢ ، ٢ / ١٤٢ .

(٣) ينظر المصدر نفسه ٢ ، ٢ / ١٤٣ . (٤) المصدر نفسه ، والموضع .

فقد بنى كلامه وهو يتناول الآية على أن فيها تشبيها ، ولكنه ختمه بقوله : إن التشبيه فى الآية يفيد المبالغة ، وحسن الاستعارة .

ولست أدرى لماذا أطلق على هذا التشبيه مصطلح الاستعارة ، بعد تصريحه بالتشبيه عدة مرات ؟

وقد حاولت – قدر جهدى – أن أجد تعليلا مقبولا ، لإطلاقه لفظ الاستعارة على تشبيه النظرى بالضرورى ، فأعيانى هذا الأمر .

وقد ذهبت إلي الآية المناظرة لتلك الآية فى سورة الأنعام وهى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ ... ﴾ [الأنعام : ٢٠] .

فما وجدته ذكر هناك شيئا من حديث الاستعارة ، بل اكتفى بقوله : « والمقصود تشبيه إحدى المعرفتين بالمعرفة الثانية ... » (١) .

وهذا يعتبر تفريقا بين تشبيه واحد ، مذكور الأداة فى موضعين مختلفين، أبقاه فى أحدهما تشبيها على أصله ، وجعله فى الآخر استعارة ، وكفى بهذا اضطرابا .

حول مستنده فى اعتبار التشبيه البليغ استعارة :

علمنا أن الإمام الرازى اعتمد فى عده التشبيه البليغ أحيانا – من الاستعارة على أن إظهار (الكاف) لا يحسن إذا كان المشبه به نكرة ، كما فى قولنا : زيد أسد ، فإننا لو قلنا : زيد كأسد ، كان كلاما نازلا غير مقبول .

وقد أوضحت من قبل أن تلك كلمات الشيخ عبد القاهر ، تابعه عليها الإمام الرازى ، واتخذها رأيا له ؛ لأنه لم يعقب عليها كما يعقب على الأفكار التى لا يركن إليها .

أما لماذا يجعل دخولُ (الكاف) على النكرة الكلام مَتَدَنِّىَ الدرجة ، يعافه الذوق البلاغى ، وتمجه الأسماع العربية ؟ لم يأت فى كلام الإمامين الجليلين ما يكشف الغطاء عنه .

---

(١) التفسير الكبير ٦ / ٢ / ١٩٠ .

من أجل ذلك قال بهاء الدين السبكى : لا يظهر السبب في امتناع حسن (زيد أسد) [1] .

وحاول – رحمه الله – التماس سبب لذلك فقال : « ... وكأنه[2] لاحظ فى امتناع حسن (زيد أسد) أنه تشبيه بفرد من أفراد الأسد ، وذلك غير مقصود، إنما المقصود تشبيهه بحقيقة الأسد ، وجنسه ، فحسن أن يعرف ، فيقال : كالأسد ، أى كهذا الجنس ؛ ولذلك قال الإمام فخر الدين : زيد كأسد بالتنكير كلام بارد ، بخلاف زيد كالأسد ... » [3] .

وقال العلوى ضمن كلام له ، وهو يفرق بين التشْبيه ، والاستعارة « ... قيل إن قولنا : زيد أسد ، الأحق أن يكون من باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا : زيد الأسد ، أن يكون من باب التشبيه ؛ لأن الكاف يحسن إظهارها فى المعرف باللام ، دون المنكر ، والتفرقة بينهما أن اللام فى الأسد للجنس ، فكأنك قلت : زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها [4] دالة على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت : زيد يشبه واحدا من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه ، فافترقا ... [5] .

ويشعر حديث العلوى السابق خصوصا فى شطره الأخير أنه يستلهم كلام السبكى ، وربما كان يعنيه بالفعل المبنى للمجهول (قيل) فى صدر حديثه المذكور .

ومع تقديرى لتلك المحاولة فى بيان سبب الحسن فى مثل قولنا : زيد الأسد، وعدم الحسن فى مثل قولنا : زيد كأسد ، إلا أنه يبدو لى ، وأرجو أن

---

(١) عروس الأفراح ٣ / ٣٠٢ شروح التلخيص . (٢) أى الشيخ عبد القاهر .

(٣) المصدر نفسه والموضع ، وواضح أنه يذكر كلام الإمام الرازى بالمعنى ؛ لأن نص كلامه (.. فلو قلنا : هو أسد ، وهو كبحر ، كان كلاما نازلا ..) نهاية الإيجاز /٨٧ .

(٤) لعله يقصد من الضمير كلمة النكرة المفهومة من (المنكر) .

(٥) الطراز ١ /٢٠٨ – ٢٠٩ .

أكون قريبا من الصواب ، أن حقيقة الأسد أمر معنوى ، والتشبيه لا يكون بالأمر المعنوى ، وإنما يكون بأفراد الحقيقة ، وما يظهر على تلك الأفراد من صفات .

ولعل عدم استحسان (زيد كأسد) وهى صيغة مفترضة ليست فى التشبيه أصلا – يرجع – فيما أظن – إلي أن إدخال الكاف على المشبه به النكرة أمر غير مألوف فى الأسلوب العربى ، دون وصف هذه النكرة ، فإذا وصفت ، وقيل مثلا : زيد أسد هصور [1] صار أسلوبا رفيعا علما بأن (أسد هصور) ليس تشبيها بالأسد المعرف باللام ، ولا يمثل الحقيقة – كما قيل – بل هو بفرد من أفرادها ، وإن خصصه الوصف بعض التخصيص .

وإذا كان إدخال الكاف على المشبه به النكرة ، ليس موجودا فى التشبيه ، بل هو تفسير ، وتوضيح له ، فإن أستاذى الدكتور عبد العظيم المطعنى قد ذكر فى دراسة مستفيضة له عن التشبيه البليغ أن السبب الذى جعل الشيخ عبد القاهر يخرج التشبيه البليغ إلي الاستعارة هو احترامه للنصوص من حيث إبقاؤها فى التفسير على ما هى عليه فى المفسر .

(فزيد أسد) جوز فيه الاستعارة ؛ لأن تفسيره : زيد كأسد ، ودخول الأداة على اسم الجنس النكرة مستقبح ، لسقوط معناه ، ولو كان الإمام يجوز فى التفسير أن يكون زيد كالأسد ، لما رضى بالتشبيه فيه بديلا [2] .

وأضاف : أن كثيرا من الباحثين لم يبقوا النكرة نكرة فى التفسير ، كما كانت فى المفسر [3] بل إن الإمام عبد القاهر نفسه سلك هذا السلوك وهو فى سعة من أمره ، فقد قال فى (هو أسد) لم نقل استعار له اسم الأسد ، ولكن نقول شبهه بالأسد [4] .

---

(١) الهصور الأسد الشديد الذى يفترس ويكسر ، ويقال أسد هصور . لسان العرب مادة (هصر) .

(٢) التشبيه البليغ هل يرقى إلي درجة المجاز ؟ / ٨٦ .

(٣) ينظر المرجع نفسه / ٨٧ ، وينظر – مثلا – عروس الأفراح ٣ / ٣٠٠ .

(٤) أسرار البلاغة / ٢٥٩ .

فلم يلتزم التنكير فى التفسير تبعا لوجوده فى المفسر ، وعلي هذا فلا مانع أبدا من تغيير بنية الكلام عند التفسير ... [1] .

ويؤيد تلك الرؤية الواعية أنني ألفيت جمعا من المفسرين الأجلاء قد فسروا كلمة (لباسا) فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا ... ﴾

[الفرقان : ٤٧]

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ [النبأ : ١٠] بكلمة (اللباس) معرفة ومنهم الإمام الرازى نفسه فى آية (الفرقان) وقد أوردت كلامهم من قبل ، وهذا يؤكد أنه لا يلزم أن يكون التفسير كالمفسر تماما ، وإلا لكان من يفسر شيئا يردده بنصه ، دون تغيير ، ويصبح أمره كما قال القائل :

وبات يقدح طول الليل فكرته وفسر الماء بعد الجهد بالماء

وقد بدت لى هنا بعض التعليقات اليسيرة ، قد يكون من النافع المفيد ذكرها :

أولاها : أن الحكم على مثل قولنا : زيد كأسد بأنه كلام نازل ، غير مقبول كان ينبغى أن يترتب عليه بمقياس البلاغة أن يكون من الاستعارة حتما مقضيا ؛ لأن الأساليب النازلة التى لا ترقى إلي درجة القبول لا مكان لها فى ساحة البلاغة الشامخة ؛ إذ البلاغة لا تفاضل بين الأساليب الوضيعة ، والأساليب الرفيعة ، وإنما تفاضل بين طبقات الأساليب الصحيحة المقبولة .

وقد بين الشيخ عبد القاهر نفسه أن الكلام كلما ترقى فى مدارج الكمال ، كان له مزية على سواه فقال : « واعلم أنه إذا كان بينا فى الشئ أنه لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل ، وحتى لا يحتاج فى العلم بأن ذلك حقه ، وأنه الصواب إلى فكر وروية ، فلا مزية ، وإنما تكون المزية ، ويجب الفضل إذا احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر ، ثم رأيت النفس

---

(١) التشبيه البليغ هل يرقى إلي درجة المجاز / ٨٧ .

تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذى جاء عليه حسنا وقبولا ، تَعْدَمُهُمَا إذا أنت تركته إلي الثانى »[1] .

وقد تناول الدكتور إبراهيم محمد الخولى مثل هذا المعنى ، وهو يفاضل بين النحو والبلاغة فأوفاه حقه ، ومما قاله فى ذلك : « ... في النحو لا مجال للتخير، فالنحو لا يملك إلا الحكم بالصواب ، أو الخطأ ، والكلام بمقياسه صحيح ، أو فاسد ... أما البلاغة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما الأمر هنا للاختيار بين صواب وصواب .... النحو يوازن بين صواب وخطأ .. والبلاغة توازن بين صوابين ؛ لتفاضل بينهما وفق اعتبارات يوصل إليها بالفكر اللطيفة ، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم ... »[2] .

ثانيتها : يبدو أن الشيخ عبد القاهر لم يكن مستريحا إلي جعل (زيد أسد) استعارة ، غير راض عنه تمام الرضا ، بل ألجأه إلي ذلك تشعيبه للمسائل ، وتفريعه إياها ، كما ينبئ عن ذلك أسلوبه حين قال :

« ... ينبغى ألا يدعونا اتفاق قولنا : جاءنى أسد ، وهززت سيفا صارما ، وقولنا : زيد أسد ، وسيف صارم فى مطلق التشبيه إلى التسوية بينهما ، وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق ، فنسمى ذاك استعارة ، وهذا تشبيها ، فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثانى ، فينبغى أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز فى كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة ، وذلك نحو قولك : هو الأسد ، وهو شمس النهار ، وهو البدر حسنا وبهجة ، والقضيب عطفا ... »[3] .

فقوله : وجب أن نفرق .. لهجة قاطعة فى التفريق بين التشبيه البليغ والاستعارة ، وقوله : فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة ... يدل على أن من يريد

---

(١) دلائل الإعجاز /٢٨٦ .

(٢) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث /٩٨ . (رسالة دكتوراه) مخطوطة.

(٣) أسرار البلاغة /٢٦٤ .

إطلاق الاستعارة على التشبيه البليغ كأنه حطم الحواجز التى تفصل بينهما ، وأزال السدود التى تمنع اختلاطهما .

ثالثتهما : لو كان إظهار الكاف قبل المشبه به النكرة ، يجعل الكلام نازلا ، لما جعل الإمام الرازى فى قوله تعالى : ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ** ﴾ .

وقوله : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا ...** ﴾ تشبيها ؛ لأن المشبه به نكرة فيهما . ولا يتأتى لمسلم فضلا عن إمام كبير من أئمة المسلمين أن يجعل كلام القرآن فى منزلة لا تليق به .

ولا يخالجنى أدنى شك فى أن هذا المعنى قد خطر بباله عندما جعل الآيتين من قبيل التشبيه، فهناك فرق كبير بين النص ، وبين تفسيره – كما سبق – .

من أجل ذلك فإننى أميل ، بل وأنحاز إلي ما قرره القاضى الجرجانى وصاحب الكشاف ، فى الفصل بين التشبيه البليغ والاستعارة ، فصلا ، لا التقاء معه .

وقد سار على نهجهما فى هذا الشأن كثير من البيانيين [1] ومنهم ابن الأثير حين قال : « والتشبيه تشبيهان تشبيه مظهر الأداة كقولنا : زيد كالأسد ، وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : زيد أسد ، وهذا التشبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، وهذا خطأ محض » [2] .

ولذلك فإننى أتفق تمام الاتفاق مع الشيخ عبد المتعال الصعيدى – رحمه الله – فى تعليقه على تفريق بعضهم بين دخول الكاف على المشبه به النكرة والمشبه به المعرفة بقوله :

« ... وهذه كلها فروق متكلفة ؛ ولهذا كان الحق أن كل هذا من التشبيه بلا فرق بين كون اسم المشبه به معرفة أو نكرة » [3] .

---

(١) ينظر الصناعتين /٢٧٣ – ٢٧٤ . وسر الفصاحة /١١٩ ، والعمدة ١ /٢٩٤ – ٢٩٥ .

(٢) المثل السائر ٢ /٧٢ . (٣) بغية الإيضاح ٣ /١٠٩ (هامش) .

سعد الدين التفتازانى جعل التشبيه البليغ استعارة :

لا ينبغى لأى باحث يتعرض لبيان آراء البلاغيين ،أو بعضهم في التشبيه البليغ بين الحقيقة والمجاز أن يغفل رأى العلامة سعد الدين ، أو يتجاهله ؛ لشهرته الذائعة فى ميدان البحث البلاغى .

ولذلك فإننى – إن شاء الله تعالى – سألم به إلمامة تقفنا عليه ، وعلى وزنه البلاغى .

ومؤدى هذا الرأى أنه جعل ما يعرف بالتشبيه البليغ استعارة قولا واحدا، وقد علمنا من قبل أن العلماء كانوا مختلفين فيه ، فأجاز بعضهم أن يطلق عليه فى بعض الأحيان استعارة مثل الشيخ عبد القاهر ، والإمام الرازى ، وبعضهم جعله تشبيها بليغا لا غير .

لكن العلامة سعد الدين رأي أنه من قبيل الاستعارة ، واعتبر ذلك ضربة لازب .

ولم يكن السعد معتنقا لهذا الرأى من أول أمره ، فقد سبق أن أوردت عند الكلام فى أدوات التشبيه أنه قال وهو ينفى أن علم ، وحسب ، ونحوهما أدوات تنبئ عن التشبيه : « ... وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر ؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك ، وإنما يدل عليه علمنا بأن (أسدا) لا يمكن حمله على (زيد) تحقيقا ، وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه ، سواء ذكر الفعل ، أو لم يذكر ، كما فى قولنا : زيد أسد »[1] .

فكلامه قاطع فى أن (زيد أسد) تشبيه على تقدير الأداة ؛ لأنه لا يتأتى حمل (أسد) على (زيد) على سبيل الحقيقة .

وجارى فى مبحث التشبيه أيضاً رأى المحققين فى أن مثل قولنا : زيد أسد تشبيه ، لا استعارة [2] ووعد بأن له فى هذا المقام كلاما سيذكره فى بحث الاستعارة [3] .

---

(١) المطول : /٣٣٠ .

(٢) المصدر نفسه /٣٤٦ .

(٣) المصدر نفسه /٣٤٨ .

وفى باب الاستعارة ذكر فى مبدأ الأمر تعريف الخطيب لها ، ووافقه على أن أمثلة التشبيه البليغ لا تعد من الاستعارة فقال : « قال المصنف : والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له ، والمراد بمعناه ما عنى باللفظ ، واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا : (ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له) اللفظ المستعمل فيما وضع له ، وإن تضمن تشبيه شئ نحوْ زيد أسد ، ورأيت زيدا أسدا ، ورأيت به أسدا ؛ لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له ، لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له ؛ لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على أن (ما) فى قولنا : (ما تضمن ...) عبارة عن المجاز ، أي مجاز تضمن ، بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها ، والأسد فى الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له [1] .

ولكنه ما لبث أن رجع عن كلامه السابق ، وعد ما يعتبره الخطيب وغيره من السابقين تشبيها بليغا ، استعارة ، ولم يسلم أن (أسدا) فى قولنا : زيد أسد مستعمل فيما وضع له ، فقال عقب كلامه الذى أوردته آنفا : « .. وفيه نظر ؛ لأنا لا نسلم أن أسدا في نحو زيد أسد مستعمل فيما وضع له ، بل هو مستعمل فى معنى الشجاع ، فيكون مجازا ، واستعارة، كما فى رأيت أسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ، ولا دليل لهم على أن أداة التشبيه ههنا محذوفة ، وأن التقدير: زيد كأسد ، فإن قلت : قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بأنك إذا قلت : زيد أسد أوقعت أسدا على زيد ، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا ، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصدا إلي المبالغة [2] قلت : لا نسلم وجوب المصير إلي ذلك ، وإنما يجب ، إذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى ، وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع ، فصحة حمله على زيد ظاهرة ، وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا فى نحو رأيت أسدا يرمى : إن أسدا استعارة ، فلا نعنى أنه

---

(١) المصدر نفسه /٣٥٨ . وينظر بغية الإيضاح ٣/١٠٧ .

(٢) ينظر المفتاح /١٦٨ .

استعارة عن زيد ، إذ لا ملازمة بينهما ، ولا دلالة عليه ، وإنما نعنى أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة ، فقولنا : زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالأسد ، فحذفنا المشبه ، واستعملنا المشبه به فى معناه ، فيكون استعارة [1] .

ويظهر أن السعد أحس أن رأيه الذى ذهب إليه دعوى يعوزها الدليل ، وينقصها البرهان ، خصوصا أنه كان يعتقد خلاف ذلك من قبل ، فذكر بعض الأدلة التى تؤيد رأيه قائلا : « ... ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله :

أسد علىَّ وفى الحروب نعامة [2] . أي مجترئ علىَّ صائل [3] وكقوله : والطير أغربة عليه [4] .

أى باكية ... وأنه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر ... » [5] .

فخلاصة رأيه كما قدمه أن قولنا : زيد أسد أصله : زيد رجل شجاع كالأسد ، فحذف المشبه أعنى (رجل شجاع) واستعمل المشبه به (أسد) فى

---

(١) المطول /٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٢) هذا صدر بيت لعمران بن حطان وعجزه : فتخاء تنفر من صفير الصافر . وقد سبق ورود هذا البيت كاملا فى أثناء رأي الزمخشرى فى التشبيه البليغ . والشاعر يخاطب به الحجاج الثقفى ، ويصفه بأنه كالنعامة فى الجبن . ينظر حاشية الشيخ الإنبابى على الرسالة البيانية ، للصبان / ٢٥٦ .

(٣) صال فلان على فلان صولة إذا استطال عليه ، وقهره . أساس البلاغة مادة (صول) .

(٤) هذا بعض بيت لأبى العلاء المعرى ، والبيت بتمامه :

والطير أغربة عليه بأسرها فتخ السراة وساكنات لصاف

والسراة جبال باليمن . ولصاف - كحذام ، جبل طئ ومعنى البيت : أن الطيور كلها فى الحزن على المرثى مثل الأغربة الباكية عليه ينظر حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية / ٢٥٧ .

(٥) المطول / ٣٥٩ ، ٣٤٦ وما بعدها .

معناه ، فيكون استعارة ، بدليل أن المشبه به (أسد) وهو لفظ جامد ، يتعلق به الجار والمجرور في كثير من الأحيان – كما قال – .

نقد رأى السعد :

لم يسلم للسعد رأيه السابق ، ففنده بعض البلاغيين من أساسه ، وكذلك فندوا دليله الذى اعتمد عليه ، وفى مقدمة هؤلاء البلاغيين السيد الشريف فقد نقد هذا الرأى نقدا تحليليا دقيقا ، فبين أن (أسدا) في قولنا : زيد أسد يحتمل معنيين :

أحدهما : أن يكون مستعملا فى معنى رجل شجاع كالأسد ، ويكون (رجل شجاع) هو المشبه بالأسد ، وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكر السعد ، وتحت هذا نوعان :

١– أن يراد (برجل شجاع) مفهومه كما هو ظاهر من استدلال السعد بتعلق الجار به ، ومن وقوعه محمولا ، وحينئذ لا معنى لتشبيه (رجل شجاع) بالأسد كما لا يخفى على أحد .

ولعله يقصد أن المفهوم والمعنى لا يشبه بالذات ، فلا تشبه الشجاعة مثلا بالأسد .

٢– أن يراد (برجل شجاع) ذات ما مبهمة مشبهة بالأسد ، فيكون الكلام مسوقا لإثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالأسد .

وبناء على هذا يئول الأمر إلى أن المشبه هو زيد .

ثانيهما : أن يكون لفظ (أسد) مستعملا فى معناه الحقيقى[1] .

وحينئذ يكون سياق الكلام لإثبات شبه زيد بالأسد[2] .

وبناء على هذا النقد ؛ فإن رأى السعد إما أن يخرج الكلام عن التشبيه وإما

---

(١) على رأى المحققين من البلاغيين .

(٢) حاشية السيد على المطول /٣٥٨ (بتصرف كثير) على هامش المطول .

أن يجعل المشبه فى نهاية الأمر هو زيد ، لا (رجل شجاع) وهذا خلاف ما رآه السعد ، وجدَّ فى تقريره .

ونقد الشريف كذلك الدليل الذى اعتمد عليه السعد ، واتكأ عليه فى رأيه فقال : « ... هذا الاستدلال يشعر بأن أسدا فى (أسد على) مستعمل فى مفهوم مجترئ ، وصائل ، فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من إطلاق اسم الملزوم على اللازم ... [1] ثم إن استعمال الأسد فى معناه الحقيقى لا ينافى تعلق الجار به ، إذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ، ومفهوم منه فى الجملة من الجرأة والصولة ، وإذا جعل الأسد استعارة عن رجل شجاع ، لم يرد به كما مر أنه مستعار لمفهوم رجل شجاع ، حتى يظهر تعلق الجار به ، بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم ؛ فيكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الأسد فيه ، وكيف لا ؟ ، وجهة التشبيه فى هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى ؛ فيحتاج على هذا التقدير أيضًا فى تعلق الجار به إلى ملاحظة معنى الجرأة تبعا ، فليس فى تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة ، بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة ، لكان أولى ؛ لأن فهم المعنى الذى يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة أظهر ، وإنما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه أنه إذا كان استعارة كان معنى الجرأة داخلا فى مفهومه وهو سهو ... » [2] .

وقد بين الدسوقى أن السعد جعل أسدا فى (أسد على) بمعنى مجترئ ؛ لأن أسدا لا يصح تعلق الجار والمجرور به ... وذكر أنه يمكن أن يكون الجار والمجرور متعلقا بالأداة لما فيها من معنى الفعل ، وهو أشبه كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] . فإن بمجنون متعلق بما فيها

---

(١) فيكون مجازا مرسلا من إطلاق الملزوم (الأسد) على اللازم (الشجاعة) .

(٢) المرجع نفسه /٣٥٩ - ٣٦٠ .

من معنى الفعل أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، وكذا يقال هنا ، المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلىّ ...[1].

وقد عقب بعض أساتذة البلاغة المعاصرين على رأى السعد ، فبين الدكتور محمد جلال الذهبى أن ما ذهب إليه السعد يبعد الكلام عن زيد مع أنه المحدث عنه بهذا الخبر (أسد) [2] .

وهذا يؤدى إلى أنه لو خاطب قائد جنوده البواسل – مثلا – قائلا لهم : أنتم أسود ، لا تكون هناك علاقة بين الأسود ، والجنود المخاطبين ، وإنما تكون العلاقة بين الجنود ، ورجال شجعان ، ولا تكون علاقة الجنود بالأسود إلا باعتبارهم من أفراد الرجال الشجعان مع أن الكلام مسوق للحكم عليهم بأنهم الأسود .

وقال الدكتور عبد العظيم المطعنى : « إن في مذهب السعد قَلبا لما استقر في عرف البلاغة ، ومنطق البيان ، فإن من يسمع آخر يقول : فلان أسد يدرك فى التوّ العلاقة بين هذين الطرفين دون أن يكون فى حاجة إلى مزيد من بيان حتى يقول له السعد : انتظر فبين الطرفين أمر خبئ هو رجل جرئ ، فما أبعد ما يقرره السعد هنا عن الذوق البيانى وعن طبائع النفوس ، إن مذهب السعد فيما نرى فوق أنه دعوى من غير دليل ، فإنه أحق ما قيل فى هذا الفرع بالرفض ؛ لأنه مذهب مبهم وهزيل » [3] .

وجاء فيما علقت به على رأى السعد :

« ... ثم إن هذا المشبه الذى قدره السعد غير مستقل بذاته كما هو الشأن فى المشبه دائما ، بل إنه وثيق الصلة بالطرفين الأصليين وهما زيد وأسد ، وإن

---

(١) حاشية الدسوقى على مختصر السعد / ٤ / ٥٥ شروح التلخيص .

(٢) ينظر سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر (الكتاب الثانى) للدكتور محمد جلال الذهبى / ١٧٦ .

(٣) التشبيه البليغ هل يرقى إلى درجة المجاز ؟ / ٦٦ .

شئنا الدقة قلنا إنه مقتبس منهما ، فرجل مأخوذ من زيد بعد جعله نكرة ليشمل زيدا وغيره ، وصفة الرجل ، وهى شجاع مأخوذة من أسد باعتبارها أبرز صفاته ، وهى الصلة بين المشبه والمشبه به ، وهى وجه الشبه ... وهذا يمكن تقديره بسهولة فى كل مثال ، ففى قولنا : العلم نور يقال على طريقة السعد : العلم معرفة هادية كالنور ، وفي قولنا : هند بدر يقال : هند امرأة جميلة كالبدر ، وهذا يؤيد أن المراد برجل شجاع هو المراد من زيد حين يراد تشبيهه بالأسد ، وليس شيئا منفصلا عنه »[1] .

وهذه النقود التى وجهت إلي رأى السعد ، وأتت عليه من قواعده ، تعتبر فى الوقت نفسه هدما للفكرة التى أبداها بعض البلاغيين القدامى ومنهم الإمام الرازى ، وعدوا فيها التشبيه البليغ فى بعض الأحيان من الاستعارة ، وما هو من الاستعارة فى شئ .

* * *

(١) استدراكات سعد الدين التفتازانى على الخطيب فى كتاب المطول / ١٧٧ – ١٧٨ .

أغراض التشبيه

أشار الإمام الرازى فى تفسيره إلي بعض أغراض التشبيه ، وقد لاحظت أنه أشار إلى ثلاثة أغراض عائدة إلي المشبه :

أولها : ما عرف فيما بعد بتقرير حال المشبه [1] فقد ذكر ما يفهم منه أن التشبيه يقرر المعانى فى النفس ، ويمكنها فى القلب .

وقد جاء لهذا الغرض بأمثلة كلها من تشبيه المعقول بالمحسوس يقول فى ذلك : « إن المقصود من ضرب الأمثال أنها تؤثر فى القلوب ما لا يؤثره وصف الشئ فى نفسه ؛ وذلك لأن الغرض من المثل تشبيه الخفى بالجلى ، والغائب بالشاهد ، فيتأكد الوقوف على ماهيته ، ويصير الحس مطابقا للعقل ، وذلك فى نهاية الإيضاح ، ألا ترى أن الترغيب إذا وقع فى الإيمان مجردا عن ضرب مثل له ، لم يتأكد وقوعه فى القلب ، كما يتأكد وقوعه إذا مثل بالنور ، وإذا زهد فى الكفر بمجرد الذكر ، لم يتأكد قبحه فى العقول ، كما يتأكد إذا مثل بالظلمة ، وإذا أخبر بضعف أمر من الأمور ، وضرب مثله بنسج العنكبوت ، كان ذلك أبلغ فى تقرير صورته من الإخبار بضعفه مجردا ؛ ولهذا أكثر الله تعالى في كتابه المبين، وفى سائر كتبه . أمثاله . . . » [2] ويبدو من كلامه السابق أنه لا يفرق بين التشبيه ، والتمثيل ، وقد توصلت إلي ذلك فى موضعه من هذا البحث .

ثانيها : بيان حال المشبه .

ثالثها : بيان مقدار حاله .

وقد جاءت إشارته إلي هذين الغرضين عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا**

---

(١) ينظر المفتاح / ١٦٢ ، وبغية الإيضاح /٣/٣٨ – ٣٩ .

(٢) التفسير الكبير ١ ، ٢ / ٨٠ .

﴿ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ [المائدة : ٣٢] فقد بين أن قتل النفس الواحدة يشبه قتل جميع الناس في استعظام الجرم ، لا فى مقدار استعظامه .

وكلامه فى هذا التشبيه يدل على أن هناك بونا شاسعا بين قتل نفس واحدة، وقتل جميع الناس ؛ لأن قتل النفس وإن كان جرما عظيما إلا أنه لا يصل فى ضخامته وبشاعته إلى قتل الناس جميعا يقول فى ذلك « ... المقصود من تشبيه قتل النفس الواحدة بقتل النفوس المبالغة فى تعظيم أمر القتل العمد العدوان ، وتفخيم شأنه ، يعنى كما أن قتل كل الخلق أمر مستعظم عند كل أحد ، فكذلك يجب أن يكون قتل الإنسان الواحد مستعظما مهيبا ، فالمقصود مشاركتهما فى الاستعظام ، لا بيان مشاركتهما فى مقدار الاستعظام ... »[1] .

وقد ذكر السكاكى هذه الأغراض ضمن أغراض التشبيه فقال: فإما أن يكون [2] لبيان حاله ، كما إذا قيل لك : ما لون عمامتك ؟ قلت كلون هذه ، وأشرت إلي عمامة لديك ، وإما أن يكون لبيان مقدار حاله ، كما إذا قلت : هو فى سواده كحلك الغراب .. وإما أن يكون لتقوية شأنه فى نفس السامع ، وزيادة تقرير له عنده ، كما إذا كنت مع صاحبك فى تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل ، ثم أخذت ترقم على الماء ، وقلت : هل أفاد رقمى على الماء نقشا ما إنك فى سعيك هذا كرقمى على الماء ، فإنك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى ... » [3] .

ويبدو فى كلام السكاكي تأثره بما كتبه الإمام الرازى عن أغراض التشبيه فى تفسيره ، وفى كتابه البلاغى (نهاية الإيجاز) .

---

(١) المصدر نفسه ٦ ، ١/٢١٨ .

(٢) أى الغرض العائد إلي المشبه .

(٣) المفتاح /١٦٢ .

ويدل على ذلك التأثر أن تمثيله لبيان مقدار حال المشبه المذكور آنفا – مأخوذ من قوله فى نهاية الإيجاز :

« .. وكذلك إذا قلت فى شئ أسود : إنه كحنك الغراب [1] لم يكن المقصود إلا تعريف مقدار السواد »[2] .

وإن كان من الإنصاف أن أقول : إن السكاكى زاد أغراضا أخرى لم تأت فى كلام الإمام الرازى ، كتزيين المشبه ، أو تشويهه [3] .

* * *

(١) الحنك والحلك كما فى لسان العرب بمعنى واحد هو شدة السواد . مادة (حنك) .

(٢) نهاية الإيجاز / ٧٤ .

(٣) المفتاح / ١٦٢ .